

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 08 ماي 1945

كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير



تخصص: مالية تجارة دولية

الموضوع

ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق
التنمية الاقتصادية - حالة الجزائر - (خلال الفترة
2004 - 2017)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية

من إعداد الطالبتان:

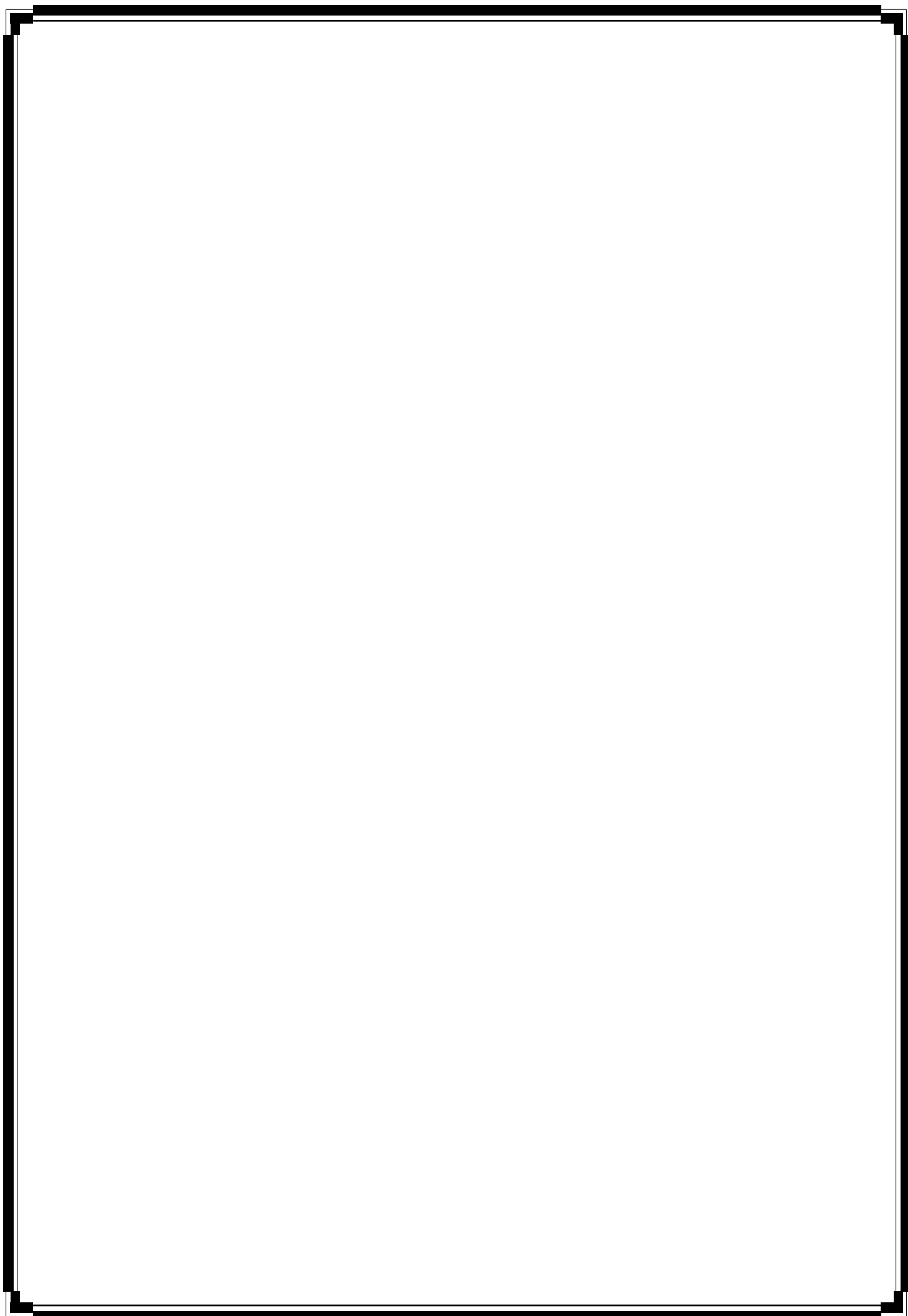
❖ حفايضية يمينة

❖ برقوق صبرينة

الأستاذ المشرف:

بوعزيز ناصر

السنة الجامعية: 2017-2018



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّاتِ

كلمة شكر وتقدير

لا يسعني في نهاية هذا العمل المتواضع إلا أن أتقدم بجزيل شكري و عرفاني بالجميل لأستاذي المشرف "أ. بوعزيز ناصر" على ما أحاطنا به من إرشاد و توجيه و نصح طيلة فترة إنجاز هذا العمل، و ل همننا جزيل الشكر و عظيم التقدير و الإمتنان.

كما أتقدم بشكري لكل من أساتذة و إدارة كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير على ما حظيت به من معاملة طيبة و رعاية كريمة طيلة دراستي في هذه الكلية الموقرة.

و أخيرا أقدم تشكراتي لكافة الاخوة و الزملاء و الأصدقاء الذين مدّوا لي يد العون و المساعدة و لو بالسؤال عن مصير هذا البحث.

إهداء

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميلها ولا يمكن للكلمات أن توفي حقها أُمي
الحبيبة الغالية والى أعز ما املك جدي وجدتي أطال الله بعمرهما
إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا نعم السند في هذه الحياة إخوتي شهيناز بهاء
الدين ريتاج حفصهم الله.
إلى كل أفراد عائلتي وأخص بالذكر خالتي وابنتها مروى إلى كل من زرعت معهم بذور
الصداقة التي لا تنسى رفقاء دربي.
إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.

صبرينة

إهداء

إلى من يعجز اللسان ويجف القلم عن وصف جميلهما ، ولا يمكن للكلمات أن توفي حقهما
أبوي العزيزان أطال الله في عمرهما.
إلى من شاركوني أفراحي وأحزاني وكانوا لي نعم السند في هذه الحياة
إخوتي حفظهم الله.
إلى كل أفراد عائلتي حفايضية وسدايرية
إلى كل من علمني في جميع مراحل دراستي.
إلى كل من زرعت معهم بذور الصداقة لا تنسى رفقاء دربي.
إلى كل طلبة دفعة 2018 تخصص مالية وتجارة دولية.
إلى كل عزيز في القلب لم يذكره اللسان.
إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي مع أسمى معاني الحب وأخلص الأمانى

يمينه

خطة البحث

مقدمة عامة

الفصل الأول: تطور الصادرات في الجزائر - واقع وآفاق -

مقدمة الفصل

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهدافه

المطلب الثاني: أهمية التصدير

المطلب الثالث: أنواع التصدير

المبحث الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2004-2016

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 2004-2016.

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

المبحث الثالث: حوافز التصدير ومشاكله في الجزائر

المطلب الأول: دوافع التصدير في الجزائر

المطلب الثاني: التسهيلات الخاصة بالتصدير في الجزائر

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

خاتمة الفصل

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية

خطة البحث

المبحث الثالث: أهم أولويات التنمية الاقتصادية وأهدافها

المطلب الأول: أولويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية في الدول لنامية

المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

خاتمة الفصل

الفصل الثالث: مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل

المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات -الواقع والضرورة-

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات

المطلب الثالث: سبل تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات

المبحث الثاني: مجالات تنويع الصادرات

المطلب الأول: واقع القطاع السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الثالث: المكاسب المحققة من تنمية الصادرات والعقبات التي تواجهها

المطلب الأول: المنتظر و المرتجى من تنويع الصادرات

المطلب الثاني: علاقة تنمية الصادرات بالتنمية الاقتصادية

المطلب الثالث: التحديات و العقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج

المحروقات

خاتمة الفصل

خاتمة عامة

شكر

إهداء

مقدمة عامة.....أ- و

الفصل الأول: تطور الصادرات في الجزائر - واقع وآفاق -

مقدمة الفصل.....02

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير.....03

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهدافه.....03

المطلب الثاني: أهمية التصدير.....05

المطلب الثالث: أنواع التصدير.....06

المبحث الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2004-2016.....08

المطلب الأول: تطور قيمة الصادرات الجزائرية في الفترة 2004-2016.....08

المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية.....10

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية.....12

المبحث الثالث: حوافز التصدير ومشاكله في الجزائر.....14

المطلب الأول: دوافع التصدير في الجزائر.....14

المطلب الثاني: التسهيلات الخاصة بالتصدير في الجزائر.....16

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر.....18

خاتمة الفصل.....21

الفصل الثاني: الإطار النظري للتنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل.....23

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.....24

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى.....24

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية.....25

المطلب الثالث: مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية.....26

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.....29

- المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية الثانية.....29
- المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية.....32
- المبحث الثالث: أهم أولويات التنمية الاقتصادية وأهدافها.....38**
- المطلب الأول: أولويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية.....38
- المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية في الدول لنامية.....40
- المطلب الثالث: الصعوبات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في الدول النامية.....42
- خاتمة الفصل.....44**
- الفصل الثالث: مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية**
- مقدمة الفصل.....46**
- المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات -الواقع والضرورة-.....47**
- المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية.....47
- المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات.....49
- المطلب الثالث: سبل تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات.....51
- المبحث الثاني: مجالات تنويع الصادرات.....54**
- المطلب الأول: واقع القطاع السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....54
- المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر.....57
- المبحث الثالث: المكاسب المحققة من تنمية الصادرات والعقبات التي تواجهها.....59**
- المطلب الأول: المنتظر و المرتجى من تنويع الصادرات.....59
- المطلب الثاني: علاقة تنمية الصادرات بالتنمية الاقتصادية.....60
- المطلب الثالث: التحديات و العقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات.....64
- خاتمة الفصل.....67**
- خاتمة عامة.....69**

قائمة الأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
10	تطور التجارة الخارجية الفترة 2004-2016	01
39	تسلسل ماسلو الهرمي للاحتياجات	02

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
09	الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2016-2005	01
11	التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج القطاع النفطي للفترة 2016-2009	02
12	التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية	03

المخلص باللغة العربية

ترقية الصادرات خارج المحروقات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية -حالة الجزائر خلال الفترة (2004-2016)-

المخلص

تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية قضية إستراتيجية لاقتصاديات الدول النامية المصدرة للنفط في وقتنا الحالي، وهذا يرجع إلى الدور الكبير الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لما لها من أثر إيجابي على الميزان التجاري وميزان المدفوعات والدخل الإجمالي، كما تعتبر الصادرات الممول الوحيد للدولة بالنقد الأجنبي.

و باعتبار الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 97% من إجمالي صادراتها، ما يجعل اقتصادها رهينا للأسواق الخارجية وتقلبات أسعار هذه المادة الحيوية، وأحسن دليل على ذلك الأزمة النفطية عام 1986، حيث تراجعت أسعار النفط بشكل كبير والتي تسببت في انخفاض حجم الصادرات، ما أدى إلى حدوث عجز الميزان التجاري في تلك الفترة، بالإضافة إلى كون مادة النفط مادة ناضبة وغير متجددة، لذا سارعت الجزائر لاتخاذ مجموعة من الإجراءات والتحفيزات المالية و الضريبية، الجمركية، التجارية، إضافة إلى خلق تحفيز المؤسسات الوطنية على التصدير و اختراق الأسواق الدولية، وكذا التوجه نحو تطوير قطاعي السياحة والزراعة قاصدة من وراء ذلك ترقية وتنويع صادراتها غير النفطية و القضاء على وحدانية التصدير للنفط وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، لكن في حقيقة الأمر نسبة لم تتغير منذ أمد بعيد، مما يوحي بان معظم الإجراءات المطبقة كان نصيبها الفشل.

الكلمات المفتاحية: التنمية الاقتصادية، الصادرات غير النفطية، ترقية الصادرات.

المخلص باللغة الفرنسية

Promouvoir les exportations hors hydrocarbures et leur rôle dans le développement économique -étude sur l'Algérie période (2004-2016)

Résumé

La promotion des exportations non pétrolières est considérée comme enjeu Stratégique pour les économies des pays en développement exportateurs de pétrole à L'heure actuelle, et cela est dû au rôle important que les exportations jouent dans la Développement économique, les exportations non pétrolières ont un impact positif sur la Balance commerciale, la balance des paiements et le revenu brut. Les exportations sont considérées comme seul bailleur de fonds de la monnaie étrangère envers l'état.

En considérants l'Algérie comme un pays en développement aussi, ce dernier souffre de l'exportation unilatérale, où le pétrole domine 97% du total des exportations, ce qui rend son économie dépendante des marchés étrangers et des fluctuations des prix de ces matières biologiques, et la meilleure preuve à cela, c'est bien la crise du pétrole de 1986, quand les prix du pétrole ont chuté de manière significative, ce qui a causé la baisse du volume des exportations, qui a conduit à un déficit commercial dans cette période en plus du fait que le pétrole qui est une substance s'appauvrie et qui est non renouvelable, l'Algérie s'est pressée de prendre un ensemble de mesures et d'initiations financières ,fiscales, douanières et commerciales, en plus de la création d'un cadre institutionnel pour accompagner et stimuler les institutions nationales à l'exportations non pétrolières et aussi pour l'élimination de l'unicité l'exportation du pétrole et de

Réaliser des taux de croissance élevés, en fait, le pourcentage n'a pas changer depuis longtemps, ce qui suggère que la plupart des procédures appliquées en eu comme résultat, l'échec.

Mots clés: le développement économique, les exportations non pétrolières, la promotion des exportations

تمهيد

في ظل انفتاح الأسواق الدولية واشتداد المنافسة تسعى الدول إلى تطوير اقتصادها وتنمية قدراتها التنافسية وبهذا المعنى اعتبرت الصادرات قاطرة للتنمية الاقتصادية وعامل من عوامل ازدهار البلدان استنادا إلى مقولة أكبر الاقتصاديين " إن ثراء الدول مبني على تطوير الصادرات و فقرها مبني على اعتمادها على الواردات " ، حيث يعتبر هذا الأخير من أهم المؤشرات التي تفرق بين تقدم الدول وتخلفها.

والتجارة الخارجية بعملياتها الاستيراد والتصدير تحظى بأهمية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية حيث اجمع الاقتصاديون على أهمية التصدير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال ما تقدمه للاقتصاد من جلب للنقد الأجنبي وتصريف الفائض من الإنتاج، حيث يعمل التصدير على تحقيق أقصى درجات التصنيع والنمو ويرتبط بتحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع، الأمر الذي يسرع من عملية التنمية الاقتصادية وهو على هذا النحو يحتل أهمية كبيرة في مجال بناء و إصلاح الهيكل الاقتصادي للدولة. ومنه فان الصادرات تعتبر كقوة محركة للنمو الاقتصادي. تعد الجزائر من البلدان التي اهتمت بقطاع الصادرات وحيدة الجانب منذ الاستقلال مرتكزة بالأساس على المحروقات دون غيرها، حيث تتميز صادرات الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة بعدم التنوع في الإنتاج السلعي وإنما التنوع في الطلب على السلع المستوردة. فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة و الذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط. الأمر الذي أوقعها في أزمة اقتصادية خانقة في نهاية الثمانينات و نظرا للتذبذب الذي تعرفه الأسعار النفطية في الأسواق الدولية ابتداء من سنة 1986 أوجدت سياسة التصدير الجزائرية عدة عوائق، منها المديونية عجز في ميزان المدفوعات و كذا عجز في الميزان التجاري..... الخ، والنتائج عن هذه العوائق أدى إلى عدم الاستقرار في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي كل هذا حتم على الجزائر إعادة النظر في وضعية الصادرات و تغيير الاتجاه نحو الاهتمام بتنويع الصادرات الغير نفطية، و إنشائها لأجهزة تتكفل بتبني سياسات واستراتيجيات تهدف إلى تنمية وتطوير تشكيلة صادراتها واتخاذ عدة تدابير وإجراءات من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة.

مقدمة عامة

إن فكرة قياس اثر الصادرات خارج المحروقات على التنمية الاقتصادية نالت اهتمام العديد من الباحثين والدارسين، وذلك لإبراز دور الصادرات كمؤشر على نجاح برامج التنمية الاقتصادية.

إن تزايد الثروة العامة يخلق مناخا اجتماعيا يجعل التنمية الاقتصادية أكثر تميزا ولتحقيق ذلك يجب تعزيز دور التجارة الخارجية كترشيد الواردات وتطوير وتنويع الصادرات، وخاصة أننا في عالم يشهد تغيرات سريعة تعكس تباين الأداء الاقتصادي لمختلف الدول وفي واقع الأمر فإن استمرار تمركز الصادرات الجزائرية بنسبة كبيرة حول المحروقات يؤدي إلى طرح تساؤلات كثيرة تحتاج إلى إجابة.

1. إشكالية الدراسة:

قمنا في دراستنا لهذا الموضوع بصياغة الإشكالية الرئيسية التالية:

ما مدى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر؟

ولقد قسمنا هذا التساؤل الرئيسي إلى التساؤلات الفرعية التالية:

- ❖ ما هي طبيعة الصادرات في الجزائر؟
- ❖ ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟
- ❖ كيف تتم عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات؟
- ❖ هل يمكن الاعتماد على كل من القطاعين السياحي والزراعي كبديلين للصادرات النفطية؟

2. الفرضيات:

وكإجابة ابتدائية للإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية كانت الفرضيات الآتية:

- ❖ يتميز هيكل الصادرات في الجزائر بعدم التنوع ولتنويعه يجب إحلال الإنتاج الوطني محل الواردات.
- ❖ المقصود بالتنمية الاقتصادية العملية الهادفة إلى تعزيز نمو اقتصاد الدول، وذلك بتطبيق العديد من الخطط التطويرية.
- ❖ هناك بعض الإستراتيجيات التي تضمن مساهمة الصادرات في التنمية الاقتصادية، لكن لا تزال نتائج تطبيقها ضعيفة بالرغم من طول الفترة الزمنية منذ أن أعلنت عنها الجزائر، وبالتالي نتوقع ضعف مساهمتها في تحقيق تنمية اقتصادية
- ❖ يمكن الاعتماد على قطاعي السياحة والزراعة لأن الجزائر تزخر بمؤهلات سياحية وزراعية فريدة تمكنها من النهوض باقتصادها وزيادة حصيلة صادراتها.



3. أسباب اختيار الموضوع:

❖ الأسباب الموضوعية:

○ تعود أسباب اختيارنا للموضوع إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري كون الصادرات يمكن أن تكون محفز للتنمية وهذا ما نلمسه من خلال الاهتمام المتزايد من قبل الباحثين ومنتخذي القرار حول فكرة ترقية الصادرات غير النفطية، لذا وجب أن يخصص لها حيز واسع من الكتابات والدراسات الأكاديمية.

❖ الأسباب الذاتية:

○ الرغبة في توجيه رسالة تؤكد على ضرورة فاعلية قطاع الصادرات الغير نفطية في تحقيق تنمية اقتصادي بالجزائر ، إذا وجد هذا القطاع الدعم والعناية اللازمة له من طرف الدولة

○ نظرا لمدى جدارة موضوع الصادرات غير النفطية بالدراسة والبحث.

○ لما يحتويه الموضوع من خبايا وأسرار تستلزم الدراسة والتمعن.

4. أهمية الدراسة:

إن أهمية الموضوع تنبع من أهمية الصادرات غير النفطية بالنسبة للجزائر حيث تعمل على تنوع قطاع التصدير وبالتالي تنوع مصدر الدخل لان اعتبار النفط هو المورد الأساسي لخزينة الدولة سيجعلها تواجه الأزمات، وبالتالي فان تطويرها وترقيتها أصبح ضرورة ملحة من اجل تحقيق معدلات نمو مقبولة ومستقرة سواء بالنسبة للدول النامية عامة او الجزائر خصوصا، ودليل ذلك توجه العديد من الدول النفطية إلى ترقية صادراتها خارج المحروقات كسبيل للخروج من التخلف والركود الاقتصادي.

5. أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذا البحث إلى إبراز أهمية وسبل ترقية وتنويع الصادرات غير النفطية وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية وذلك باعتبارها مورد أساسي للتدفقات الخارجية للدولة، ويمكن إبراز هذا الهدف من خلال الأهداف الفرعية التالية:

❖ التعرف على اثر تركيبة الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر

❖ دراسة نوعية العلاقة بين الصادرات غير النفطية والتنمية الاقتصادية

❖ التعرف فيما كانت الامتيازات الممنوحة من طرف الدولة كافية لترقية الصادرات غير النفطية.

❖ إبراز الوضع الحالي لقطاع الصادرات ومدى ملاءمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

مقدمة عامة

6. الدراسات السابقة:

❖ آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر - مذكرة ماجستير سنة 2009 من إعداد الباحث بلقطة إبراهيم حيث من خلال الإشكالية التالية: ما هي الآليات التي يمكن إتباعها لتنمية وتنويع الصادرات بهدف تحفيز النمو الاقتصادي؟ وما هو الوضع في الجزائر بالنسبة لهذا الموضوع؟ توصل إلى النتيجة التالية أن سياسة التوجه إلى الخارج من خلال الصادرات تحظى في الوقت الحاضر بموقع بارز بين اهتمامات السياسات الاقتصادية لكافة الدول، المتقدمة منها والنامية على حد سواء، ومن خلال تحليل دور واثـر تنمية الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر، لوحظ أن الصادرات لعبت دورا كبيرا في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، لكن هذا الدور لا يعتبر حقيقيا لاعتماد الصادرات الجزائرية في الأساس على المحروقات، مما دفع بالسلطات الجزائرية إلى اتخاذ إجراءات في سبيل تطوير الصادرات خارج المحروقات . ولكن على الرغم من إتباع هذه السياسات لم يتحقق تنويع ولا زيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حسب النسب المرجوة والمأمولة.

❖ اثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر - دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مذكرة ماجستير سنة 2011 من إعداد مصطفى بن ساحة والذي توصل من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى تسهم إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي بالجزائر؟ إلى كشف الارتباط القوي بين الصادرات والنمو الاقتصادي، فهي تلعب دورا كمحرك للنمو الاقتصادي وهو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي .بالإضافة إلى المساهمة الفعالة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال القيمة المضافة والناجـ الداخلي الخام و رقم الأعمال السنوي.

❖ أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر الفترة (2005-2014) ، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، سنة 2015 من إعداد زير ريان والذي توصل من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن أن تؤثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي الجزائري؟ إلى النتيجة التالية أنه لا توجد علاقة بين نمو الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا بسبب ضآلة نسبة مساهمة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي.

7. المنهج المتبع:

لقد استعملنا مناهج مختلفة والتي نراها مناسبة لدراسة الموضوع حيث اعتمدنا على المنهج الوصفي في تناول النظريات والأفكار الخاصة بمفهوم التنمية الاقتصادية وكذلك مفهوم التصدير و الاستراتيجيات المتبعة لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، أما المنهج التحليلي لدراسة تطور أرقام الصادرات.

8. مشاكل وصعوبات الدراسة:

واجهتنا بعض الصعوبات تكمن جلها في قلة المعلومات الميدانية والإحصائيات الحديثة

9. تقسيمات الدراسة:

و للإمام بجميع جوانب الموضوع المدروس قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

الفصل الأول الذي جاء بعنوان تطور الصادرات في الجزائر-واقع وآفاق-، الذي حاولنا من خلاله إبراز مختلف المفاهيم المتعلقة بالتصدير، وكذا الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية للفترة 2004-2016 وأيضاً تطور قيمة الصادرات خلال نفس الفترة

أما الفصل الثاني بعنوان تنمية الإطار النظري للتنمية الاقتصادية، والذي أبرزنا فيه كل من ماهية التنمية من حيث المفهوم والأهمية والأنواع، ثم تطرقنا إلى أولويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية والعراقيل التي تواجهها

وأخيراً الفصل الثالث بعنوان مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال عرضنا لأهم الجهود المبذولة في ترقية الصادرات غير النفطية، ثم تطرقنا إلى مجالات تنويع الصادرات، وفي الأخير قمنا بتحديد العلاقة بين ترقية الصادرات خارج المحروقات والتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى العقبات التي تواجه التصدير الغير نفطي في الجزائر.

تمهيد:

تؤدي الصادرات دورا كبيرا في اقتصاديات معظم الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إذ لها وظيفة مزدوجة، تتمثل الوظيفة الأولى في مدى ما توفره من نقد أجنبي لازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية في هذه الدول، وتغطية ما تحتاجه من واردات من سلع وخدمات سواء لرفع مستويات المعيشة الحالية بزيادة الاستهلاك أو المنتظرة بزيادة الاستثمار والتخفيض من حدة البطالة، أما الوظيفة الثانية فتتمثل في كونها الوسيلة التي يمكن بموجبها للدولة أن تصرف فوائض إنتاجها المحلي، مما يترتب عليه اتساع نطاق السوق.

كما تلعب الصادرات دورا أساسيا في تسريع النمو الاقتصادي ومن ثم التنمية الاقتصادية مما جعل ذلك الدور موزعا للعديد من الدراسات التي سعت إلى تحديده كما أجريت عدة دراسات تطبيقية للتأكد من نوعية العلاقات بين نمو الصادرات ونمو الدخل شملت العديد من الدول منها الجزائر.

من هذا المنطلق ارتأينا تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

المبحث الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2004-2016

المبحث الثالث: حوافز التصدير ومشاكله.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التصدير

يعتبر التصدير أهم ما يحرك عجلة اقتصاد الدول إلى الأمام، كما يتمثل في كونه مقياس من مقاييس مدى نجاح ميزان مدفوعات هذه الدول، ووسيلة من وسائل التنمية الاقتصادية ومؤشرا هاما في النهوض باقتصاديات الدول النامية فهو العنصر الهام الذي يدفع بالدولة لتحقيق جميع أهدافها المسطرة حيث نستعرض في هذا المبحث مفاهيم حول التصدير وأهميته وأهدافه كما نستذكر أنواعه.¹

المطلب الأول: مفهوم التصدير وأهدافه

إن نشاط التصدير والصادرات عنصران يخدمان موضوع واحد هو عملية التصدير لتحقيق الأهداف المسطرة خاصة توفير موارد مالية للخزينة العمومية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية.²

1 مفهوم التصدير:

التعريف الأول: يعرف التصدير على أنه "عملية البيع للسلع والخدمات للدول الأخرى"

التعريف الثاني: التصدير هو "بيع أقصى ما يمكن من الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أكبر

قدر من رؤوس الأموال الأجنبية وتفاذي خروجها من أجل تحقيق أقصى حد من الثراء".³

التعريف الثالث: يعرف التصدير على أنه " انتقال السلع وسواها من الخيرات والممتلكات المادية من

بلد المنشأ إلى البلدان الأخرى لتسويقها في أسواق عالمية".

أما بالنسبة للصادرات فعرفت كما يلي:

تعرف الصادرات على أنها مجموع السلع والخدمات المباعة في الأسواق الخارجية ويضيف إلى مداخل

رؤوس الأموال التي تظهر في ميزان المدفوعات على أنها صادرات لأنها تمثل بيع عناصر محلية مالية

منها أو حقيقية لمستثمرين أجنب.⁴

¹ سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993، ص 102.

² المرجع نفسه، ص ص 102، 103.

³ بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الصادرات خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية،

جامعة الجزائر 3، 2001، ص 75

⁴ Salem Ahmed et ALBERTINI (J.M), lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4^{ème} édition, 1992, p4

2 أهداف التصدير:

1.2- أهداف مرتبطة بالإستراتيجية التجارية:

❖ تجاوز السوق الوطنية المشبعة.

❖ توزيع جغرافي للمخاطر.

❖ التكيف مع المنافسة.

❖ التواجد في السوق الدولية.

2.2- أهداف مرتبطة بالجانب المالي:

❖ الزيادة في رقم الأعمال.

❖ رفع هوامش المردودية والإيرادات المالية.

❖ رفع مردودية رؤوس الأموال المستثمرة.

❖ تسمح المنافسة من الرفع من فعالية التسيير المالي للمؤسسة.¹

3.2- أهمية مرتبطة بتحسين شروط الإنتاج:

❖ تحسين قدرات إنتاج المؤسسة.

❖ استغلال الامتيازات المتوفرة.

❖ خفض التكلفة الإنتاجية.

❖ الرفع من جهود البحث والتطوير.²

¹ مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم

الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007، ص 25

² وصال سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد 01، 2002، ص

ص 05-06.

المطلب الثاني: أهمية التصدير

تتركز أهمية التصدير في المزايا التي تحصل عليها الدول في ثلاث محاور أساسية:

- ❖ إن التصدير هو المصدر الرئيسي للنقد الأجنبي الذي يستفاد منه في تمويل عمليات الاستيراد من جهة ومن جهة أخرى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.
- ❖ إن الصناعات التصديرية قد تحصل على مدخلات من صناعات غير تصديرية كما أن جزء من مخرجاتها قد يستخدم في تدعيم صناعات غير تصديرية أيضا، وهذه العلاقة التكاملية تؤدي حتما إلى تطور الصناعات غير التصديرية وتحويلها إلى صناعات تصديرية في الأجل الطويل.¹
- ❖ إن التصدير يعني التواجد المستمر في الأسواق الخارجية والقدرة على المنافسة للحصول على أكبر حصة تسويقية، وهذا التواجد يفرض على الشركات المصدرة مواكبة الشركات المنافسة لها في الأسواق الخارجية من حيث تكنولوجيا الإنتاج وتطوير المواصفات الفنية واستخدام ترويج أكثر تأثيرا وغيرها، وكل هذه الأمور تنعكس بدورها على تطوير هيكل الصناعات الالكترونية اليابانية التي بدأت تظهر في الأسواق الأوروبية في أوائل السبعينات، ورغم أنها كانت متوسطة الجودة مقارنة بمثيلاتها المصنعة في دول أوروبا الغربية وأمريكا إلا أن التواجد المستمر في هذه الأسواق أكسب الشركات اليابانية الخبرة ومكنها من نقل التكنولوجيا الإنتاجية من الدول المنافسة وتطويرها إلى الأفضل حتى أصبحت الآن الأكثر بيعا والأكثر تفضيلا من جانب المستهلك الأوروبي والأمريكي على حد سواء، وقد انعكس ذلك الأمر على الصناعات الهندسية الأخرى المنتجة في اليابان وبدأت تغزو أسواق العالم.²

إضافة إلى ذلك وعلى مستوى المنافسة العالمية أصبح التصدير يشير إلى مدى امتياز الاقتصاد بلد معين بالمرودية والتكلفة الدنيا والجودة حتى أن مقياس الأداء الاقتصادي والتكنولوجي أصبح في السنوات الأخيرة يعتمد كثيرا على اعتبار قدرات التصدير وخاصة محتوياته التكنولوجية والمقصود بذلك

¹ قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003)،

مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2013، ص ص 42، 43.

² المرجع نفسه، ص 43.

هو طبيعة التكنولوجيا ذاتها، فصنع وتصدير جهاز أوتوماتيكي مثلا يختلف في أهميته وقيمتة المضافة على صنع وتصدير آلة ميكانيكية.

من خلال ما سبق نستنتج أن عملية التصدير يتسرب تأثيرها انطلاقا من تحسين الجودة إلى حدوث تخفيض في تكاليف الإنتاج والتكلفة النهائية وصولا إلى احتلال وضعية تنافسية أقوى وبالتالي الاستحواذ على شريحة سوقية أكبر مما يرفع رقم الأعمال وبالتالي الحصول على أكبر أرباح وتوزيع جزء منها إلى المساهمين وإعادة استثمار الجزء الباقي في نشاطات مختلفة منها البحث التطبيقي أو الإبداع التكنولوجي وبالتالي القدرة التصديرية الفعلية لا تتمثل في تصدير أكبر الكميات فحسب، بل في تصدير أكبر كمية من المنتجات التي تتصف بمواصفات تكنولوجية متقدمة.¹

المطلب الثالث: أنواع التصدير

1 التصدير المباشر: في هذا النوع من التصدير يقوم المنتج بالتصدير بنفسه إلى الأسواق الأجنبية دون الاستعانة بخدمات الوسطاء ويتم التصدير وفق أربع طرق.

طرق التصدير المباشر:

- ❖ التصدير المباشر بدون دعم من الخارج.
- ❖ البيع عن طريق فروع الشركة في الخارج.
- ❖ الممثل التجاري وهو شخص من دولة ما أو شركة ما ملحق بدولة أجنبية.
- ❖ الوكيل التجاري وهو مندوب لشركة ما بغية التفاوض على بعض الأعمال تحت إسم هذا المشروع.²

2 التصدير غير المباشر: طريقة شائعة الاستخدام إذ لا تتولى المؤسسات المنتجة للسلعة عملية التصدير للأسواق الخارجية وإنما توكل المهم إلى جهات خارجية سواء كانوا من نفس البلد أو خارج البلد.

¹ قطاف لوييزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003)، مرجع سبق ذكره، ص ص 43، 44.

² زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - الفترة 2005-2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2015، ص 54

ويطبق هذا النوع من التصدير على الشركات حديثة العهد بالتصدير إلى الأسواق الخارجية وذلك لأنها تتضمن أول مخاطرة وهذا النوع لا يكلف الشركة أي تكوين لأيدي عاملة في الخارج، فالوسيط التجاري لديه معرفة كافية بأحوال السوق الأجنبي وطريقة التعامل في الأسواق الأجنبية المستهدفة.¹

طرق التصدير غير المباشر:

❖ **شركات التجارة الخارجية:** في الواقع ليس لدى هذه الشركات كافة التوجهات والإمكانيات لامتلاك

جملة الكفاءات اللازمة للتصدير إذ لا بد لها من امتلاك شركات لبيع منتجاتها في الخارج.²

3 **التصدير المشترك (المنظم):** هو عبارة عن تضامن عدة مصدرين معا، إنه أسلوب فريد في

تنظيم النشاط التصديري، حيث تقوم الشركات الأعضاء بالاشتراك في تنظيم معين بهدف تحسين

أنشطتها التصديرية، ويمكن أن هذا الأسلوب بأشكال مثل:³

❖ **الاتحاد التصديري:** يقوم على فكرة مفادها أن التعاون بين عدة شركات رغبة بالتصدير سيكون

اقتصاديا وأكثر فعالية من سلسلة من الأعمال الفردية، الهدف الأساسي للاتحاد وهو التصدير

بكثر وبشكل أفضل مع الاحتفاظ بالاستقلال المالي والقانوني للشركة، بحيث نجد أن وظيفة

التصدير التي كانت تقوم بها الشركة العضو سابقا مجمعة ومركزة في تنظيم خاص.

إن تعاون الأعضاء يساعد على وضع أشخاص متخصصين، وبالتالي سيكون البيع بسعر

أفضل وفي أسواق أوسع ويكون هذا الاتحاد مفيدا أو يشكل إحدى وسائل الشركات بتصدير

السلع، خاصة الشركات الصغيرة التي ليست لها القدرة على التصدير بمفردها. ويقوم هذا الاتحاد

مهما كان شكله بوظائف جزئية عامة تتعلق بالنشاط التصديري مثل:

○ القيام بوضع سياسة تسويقية أكثر فعالية تتعلق بدراسة السوق والترويج وتطوير

المنتجات.....إلخ

○ إعفاء الأعضاء من العوائق الفنية والإدارية المتعلقة بالتصدير.⁴

¹ عزوزي عواطف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قلمة، 2010، ص81.

² زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص ص 54، 55.

³ بلقطة إبراهيم، آليات تنوع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر_، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009، ص 89.

⁴ سعدي وصاف، ضمان انتمانات التصدير في البلدان لنامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21، 22 نوفمبر 2006، ص 14.

❖ التصدير المحمول: هو أسلوب بيع يتم فيه قيام شركة كبيرة تمتلك شبكة توزيع في دولة أو عدة دول أجنبية بوضع هذه الشبكة في عمولة محددة، بخدمة شركة صغيرة حديثة التصدير وذات إمكانيات ضعيفة لا يمكنها القيام بعملية التصدير بمفردها.¹

المبحث الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية في الفترة 2004-2016

يتوقف دور التجارة الخارجية كمصدر للتمويل في أي بلد على الاعتماد وبدرجة كبيرة على حجم وتكوين صادراته وشروط تجارته، فكلما كان حجم الصادرات كبيرا نسبيا ويتكون من منتجات وسلع تتمتع بأسواق دولية وبأسعار مرتفعة كلما ازدادت قوة هذا البلد على زيادة الصادرات، إضافة إلى هيكل الواردات، ذلك ما يتطلب من الدول النامية تعزيز قدرتها التصديرية وتقليل الواردات من السلع غير الضرورية مع الحصول على شروط مستقرة وملائمة... والجزائر كباقي الدول النامية يعتبر اقتصادها منفتحا على العالم الخارجي، حيث ترتفع نسبة الواردات من السلع والخدمات بصورة متنامية إلى إجمالي الإنتاج الداخلي الخام.²

المطلب الأول: تطور قيمة صادرات الجزائر في الفترة 2004-2016

تشير إحصائيات وزارة التجارة أن العجز التجاري للجزائر بلغ 15.04 مليار دولار خلال 09 أشهر الأولى من 2016 مقابل عجز ب 12.53 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بارتفاع العجز ب 2.51 مليار دولار (20%) بين الفترتين.

كما تراجع الصادرات إلى 20.04 مليار دولار مقابل 26.93 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015 أي بانخفاض حوالي 6.9 مليار دولار (-25.57%)³

وبالنسبة للواردات فتقلصت بوتيرة أقل مقارنة بتلك الخاصة بالصادرات التي استقرت عند 35.08 مليار دولار مقابل 39.46 مليار دولار، أي بانخفاض حوالي 4.4 مليار دولار (-1.11%).

¹ موسوعة ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org>، اطلع عليه يوم 2018/03/05

² سفيان عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61، 62/شتاء_ربيع 2013، ص 170.

³ إحصائيات وحصائل وزارة التجارة على الموقع <http://www.commerce.gov.dz>، اطلع عليه يوم 2018/03/05.

وتضمن الصادرات تغطية الوردات حدود 57% خلال 09 أشهر الأولى من 2016 مقابل 68% خلال نفس الفترة من 2015 وبلغت الصادرات من المحروقات التي تمثل 93.73% من مجموع الصادرات 18.789 مليار دولار مقابل 25.489 مليار دولار خلال نفس الفترة من 2015. وبشأن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما ضعيفة (6.27% من الحجم الكلي للصادرات) والتي تراجعت أيضا إلى 1.25 مقابل 1.44 مليار دولار (-13.37%) بين فترتي المقارنة.¹ بصفة عامة يمكن توضيح تطور قيمة الصادرات الجزائرية من خلال الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2005-2016

*2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	القيمة بالمليون دولار
27102	1969	2582	2165	2062	2062	1526	1066	1937	1332	1158	1099	الصادرات خارج مجال المحروقات
1781	32699	60304	63752	69804	71427	55527	44128	77361	58831	53456	43937	صادرات المحروقات
28883	34668	62886	65917	71866	73489	57053	45194	79298	60163	54613	45036	مجموع الصادرات
46727	51702	58580	54852	50376	47247	40473	39294	39479	27631	21456	20048	الواردات

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع. <http://www.andi.dz/index/PHP/ar/statistique>.

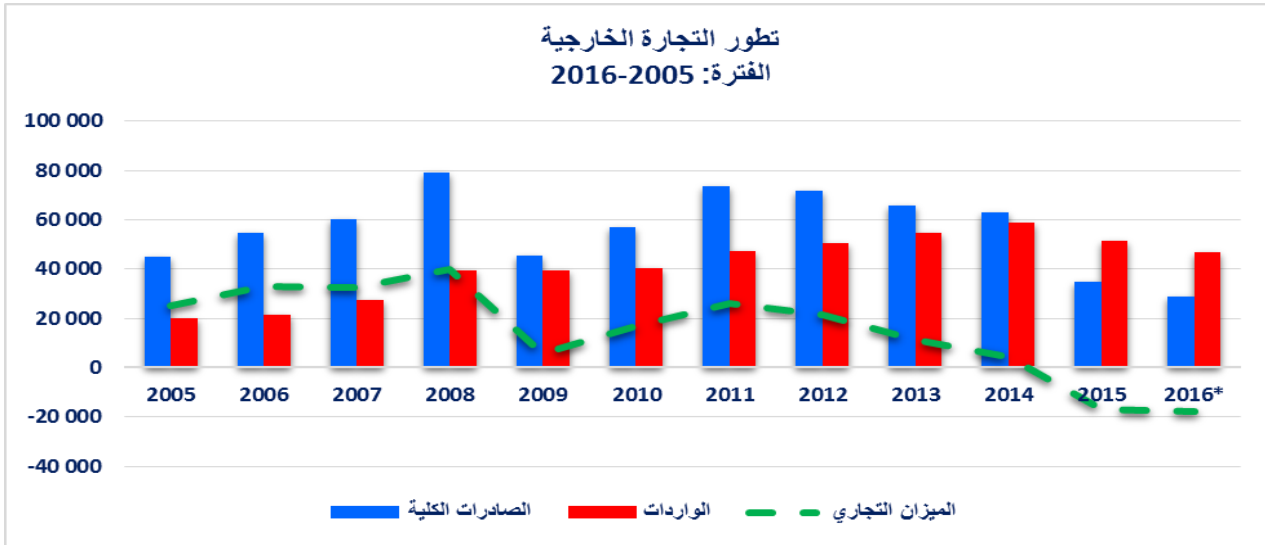
من الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات النفطية في الجزائر وصلت إلى أوجها في الفترة ما بين 2008-2014 حيث سجلت 77361 مليون دولار أمريكي سنة 2008 لكن مع انخفاض قيمة النفط في الأسواق العالمية انخفضت قيمة الصادرات النفطية بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 32699 و 1781 مليون دولار سنتي 2015 و 2016.

بالنسبة للصادرات خارج المحروقات فهي في تزايد حيث وصلت قيمتها إلى 27102 مليون دولار بعد أن كانت لا تتجاوز 1099 مليون دولار لكن مع هذا تبقى قليلة جدا بالمقارنة مع قيمة الصادرات النفطية.

¹ إحصائيات وحصائل وزارة التجارة على الموقع <http://www.commerce.gov.dz> ، اطلع عليه يوم 2018/03/05.

من جهة أخرى تعرف قيمة الواردات تزايدا سريعا حيث وصلت إلى أعلة قيمة 58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014 بعد أن كانت لا تتجاوز 20048 مليون دولار في سنة 2005 وهذا ما قد يسبب عجز كبير في ميزان المدفوعات فالواردات الجزائرية في تزايد سريع مع إنخفاض واضح في الصادرات النفطية من جهة والزيادة المحتشمة للصادرات خارج المحروقات والتي لن تتعدى مساهمتها 6% مقارنة بالصادرات النفطية.

أي أنه يمكن القول أن الصادرات خارج المحروقات في الجزائر كانت ولا زالت مساهمتها ضعيفة جدًا ومهمشة وبالتالي فإن وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات مرهونة بالصادرات النفطية ويمكن تلخيص الجدول أعلاه في البيان التالي:



المطلب الثاني: الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية

تمثل المحروقات أساس صادراتنا إلى الخارج خلال سنة 2016 بحصة 93.84% من إجمالي العام للصادرات مع انخفاض قدره 17.12% مقارنة مع 2015.

أما فيما يخص الصادرات خارج المحروقات والتي لا تزال هامشية بنسبة 6.16% فقط من إجمالي حجم الصادرات أي ما يعادل 1.78 مليار دولار أمريكي ويمكن توضيح التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج القطاع النفطي من خلال الجدول التالي:¹

¹ إحصائيات وحصائل وزارة التجارة على الموقع <http://www.commerce.gov.dz>

الجدول رقم (02): التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خارج القطاع النفطي للفترة 2009-2016

التعيين	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016*	الحصة(%) (
التغذية	113	315	355	315	402	323	235	327	1,13
التشحيم والطاقة	44 128	55 527	71 427	69 804	62 960	60 304	32 699	27 102	93,84
المواد الخام	170	94	161	168	109	109	106	84	0,29
نصف مصنعة المواد	692	1 056	1 496	1 527	1 458	2 121	1 693	1 597	4,5
المعدات والسلع الفلاحية	-	1	-	1	-	2	1	-	-
المعدات والسلع الصناعية	42	30	35	32	28	16	19	53	0,18
سلع للاستهلاك غير الغذائي	49	30	15	19	17	11	11	18	0,06
مجموع الصادرات	45 194	57 053	73 489	71 866	64 974	62 886	34 668	28 883	100

المصدر: المركز الوطني للإعلام الألي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

من الجدول أعلاه يتبين أن مجموعة السلع التي يتم تصديرها خارج المحروقات تشمل أساسا مايلي:

- ❖ المنتجات النصف مصنعة التي تمثل 4.5% من الحجم الإجمالي للصادرات أي ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي.
- ❖ السلع الغذائية بحصة 1.13% أي ما يعادل 327 مليون دولار أمريكي
- ❖ المواد الخام بحصة 0.29% بقيمة مطلقة تقدر بـ 48 مليار دولار أمريكي.
- ❖ سلع المعدات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية بحصص على التوالي بـ 0.18% و 0.06%.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

يمكن أن نبين التوزيع الجغرافي لصادرات الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية

التطور %	الصادرات بمليون دولار أمريكي		الواردات بالمليون دولار أمريكي		المناطق الاقتصادية	
	السنة		التطور %	السنة		
	2016*	2015		2016*		2014
-27.15	16 739	22 976	12.97-	179 22	25 485	دول الاتحاد الأوروبي
18.21	6 251	5 288	14.50-	6 295	7 363	دول منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية
116.22	80	37	- 25.80	909	1 225	الدول الأوروبية الأخرى
-0.30	1 678	1 683	1.24	2 857	2 822	دول أمريكا الجنوبية
-3.24	2 331	2 409	1.96-	11 618	11 850	آسيا
-	-	71	-	-	-	أوقيانوسيا
-32.69	385	572	0.83	1 934	1 918	الدول العربية
-11.74	1 368	1 550	2.50	697	680	الدول المغاربية
-37.80	51	82	-33.70	238	359	الدول الإفريقية
-16.69	28 883	34 668	9.62-	46 727	51 702	المجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار على الموقع. <http://www.andi.dz/index/PHP/ar/statistique>

من الجدول أعلاه نستنتج أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى دائما الشريك الرئيسي للجزائر بنسب على التوالي 47.47% واردات و 57.95% صادرات.

وبالمقارنة مع سنة 2015 سجلت الواردات القادمة من الاتحاد الأوروبي انخفاض بنسبة 12.97% مجتازة من 25.48 مليار دولار أمريكي في 2015 إلى 22.18 مليار دولار أمريكي سنة 2016 في المقابل تضاعلت صادرات الجزائر إلى هذه البلدان بقيمة 6.24 مليار دولار أمريكي أي 27.15%.

داخل هذه المنطقة تعتبر إيطاليا زبوننا الرئيسي والتي تشمل أكثر من 16.55% من المبيعات الخارجية تليها اسبانيا بنسبة 12.33% ثم فرنسا ب 11.05%.
وتأتي دول منظمة التعاون الاقتصادي في المرتبة الثانية بحصة بلغت 13.47% من حيث واردات الجزائر من هذه البلدان و 21.64% من صادرات الجزائر إلى هذه البلدان، في هذه المنطقة الاقتصادية تكون أهم المبادلات التجارية للجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية ثم تليها تركيا بنسب 5.01% و 4.14% من الواردات القادمة من هذه الدول و 11.17% و 4.27% بالنسبة للصادرات اتجاه نفس الدول.

أما باقي المناطق فالمبادلات التجارية بينها وبين الجزائر تتسم بنسب منخفضة حيث:

- ❖ دول آسيا تظهر انخفاضا طفيفا ما يقرب 2.17% مجتازة من 14.25 مليار دولار أمريكي إلى 13.95 مليار دولار أمريكي خلال نفس الفترة.
- ❖ سجل حجم التبادل مع دول المغرب العربي (UMA) انخفاض بما يقارب 7.4% مقارنة مع 2015 حيث اجتازت من 2.23 مليار دولار أمريكي في عام 2015 إلى 2.06 مليار دولار أمريكي عام 2016.
- ❖ سجلت المبادلات التجارية مع الدول العربية انخفاض طفيف مقارنة مع 2015 (انخفاض قدره 6.87%).
- ❖ وأخيرا سجلت المبادلات مع بلدان أمريكا زيادة طفيفة بنسبة 0.67% مقارنة مع العام 2015 مجتازة بذلك من 4.5 مليار دولار أمريكي عام 2015 إلى 4.53 مليار دولار أمريكي عام 2016.

المبحث الثالث: حوافز التصدير ومشاكله في الجزائر

سنقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى مختلف الأسباب الدافعة إلى سياسة التوجه للتصدير، كما سنقوم بذكر أهمية الآليات المتبعة لتشجيع التصدير وأخيرا سنتناول مشاكل التصدير في الجزائر.

المطلب الأول: دوافع التصدير في الجزائر

تهدف سياسة التوجه إلى التصدير إلى التركيز بشكل رئيسي على التصدير للأسواق الخارجية، حيث تعتبر الصادرات في الدول النامية مسؤولة بشكل أساسي عن تمويل عملية التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق استيراد السلع الوسيطة والرأسمالية التي تحتاجها هذه العملية لذلك لابد من توفير حصيلة من الصادرات لتمويل الواردات، أيضا يمكن من خلال زيادة الصادرات زيادة الدخل القومي بكمية أكبر من زيادة الصادرات وذلك عن طريق مضاعف التجارة الخارجية.

لذلك أصبح التوجه نحو التصدير وتنمية الصادرات من أهم الأهداف الاقتصادية وذلك لعدة أسباب تتمثل فيما يلي:¹

1. يتمثل السبب الرئيسي في التخلص من العجز التجاري الذي تعاني منه العديد من الدول النامية.
2. إن عملية تنمية الصادرات تتضمن أكثر من تنمية موارد العملات الأجنبية وتحقيق التوازن الخارجي بل هي أساسية لتنمية الدخل القومي الحقيقي، ولا نقصد بذلك زيادة الدخل بفعل المضاعف فهذه المسألة تخص الأجل القصير وإنما نقصد جوهر عملية التنمية في الأجل الطويل، فتنمية الصادرات حينما تُعرّف بدقة في إطار حرية التجارة، هي تغير هيكل في النشاط الإنتاجي المحلي لا يتم إلا بإعادة توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة لصالح الأنشطة ذات الميزة النسبية وهذه الأخيرة هي الأنشطة الأكثر كفاءة، والأكثر قدرة على النمو بمعدلات مرتفعة وعلى ذلك فإن تنمية الصادرات تعبر في الواقع عن جوهر عملية التنمية الاقتصادية في إطار اقتصاد مفتوح.²

¹ زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة الجزائر- الفترة (2005-2014)،

مرجع سبق ذكره، ص 57

² المرجع نفسه، ص ص 57،58.

3. ازدادت أهمية تنمية الصادرات لأجل التنمية الاقتصادية في إطار تطورات أواخر الثمانينات ثم التسعينات التي شهدت تحولا عالميا لصالح اقتصاد السوق وحرية التجارة، فلقد كانت الدول النامية قبل ذلك تعتمد على إستراتيجية إنمائية ذات توجه داخلي والتي تتمثل في إستراتيجية إحلال الواردات ولم تعبأ بالصادرات ومع قبول هذه الدول لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي في مطلع التسعينات أصبح مطلوبا من هذه الدول التخلي عن هذه الإستراتيجية وأن تبدأ العمل على تنمية صادراتها إلى الخارج في إطار آليات السوق.¹
4. إن المرحلة المقبلة من هذا القرن سوف تشهد آثارا أخرى مترتبة على العولمة التي صاحبت الثورة المعلوماتية على المستوى العالمي والنمو المطرد في نشاط الشركات العابرة للقوميات على مستوى العالم في إطار حرية التجارة وتحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال في معظم الدول بالإضافة إلى ظهور شخصية المستهلك العالمي. لذا فإن عملية تنمية الصادرات سوف ترتبط بشكل متزايد بالقدرة على استخدام وتسخير أجهزة ووسائل معلومات في اكتشاف فرص التصدير المتاحة في أي مكان، والمعروف أن الدول المتقدمة متفوقة في هذا المجال وهذا ما يشكل تحدي للدول النامية أما التحدي الثاني فيتمثل في تزايد نشاط الشركات العابرة للقوميات وقد ينعكس ذلك على الدول المضيفة بالإيجاب أو بالسلب فيما يتعلق بتنمية صادراتها وهذا ما يحتاج لدراسة دقيقة كما أن تحرير ونمو أسواق رؤوس الأموال قد يسهم في الاستثمار والتنمية خاصة في مجال صناعات الصادرات، والذي يتم بدخول رؤوس الأموال أما الحركة العكسية لهذه الأموال فيمكن أن تدمر الهدف وهذا ما حصل لدول جنوب شرق آسيا سنة 1997.²

¹ خامد مصطفى، واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة-، 2016، ص 28.

² المرجع نفسه، ص ص 28، 29.

المطلب الثاني: التسهيلات الخاصة بالتصدير في الجزائر

إن أكثر المكاسب وضوحا وإيجابية وفتح المجال أمام السلع التي تتمتع فيها الدولة الجزائرية بمزايا نسبية عن قريناتها في الدول الأجنبية، إذ بعد أن تصل تلك السلع إلى نقطة فائض إنتاج لا يكون أمامها من سبيل إلى استمرار النمو والازدهار إلا التصدير إلى السوق الأجنبية إلا أن عملية التصدير تتطلب وجود جهاز متناسق ومتكامل يسمح بإنتاج سلع أسرع وأكفأ في ظل اعتبارين أساسيين: تكلفة منخفضة وجودة عالية، تمكنه من وضع منتوجه بشكل صحيح في الأسواق الأجنبية.

ولكي يتحقق هذا الهدف حاولت الجزائر وضع تسهيلات تتعلق بالتصدير وذلك من خلال هيئات وجهات مركزية تهتم بتقديم مواصفات المنتجات الجديدة إلى الأسواق الخارجية حتى يتمكن المصدر من الحصول على المعلومات التي يرغب فيها فعلا ما تجسد في الواقع حيث تم إنشاء مجموعة من المنظمات والهيئات المتخصصة بترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة.

وفيما يلي سوف نحاول توضيح بعض هذه الهيئات:¹

1. **الديوان الوطني للأسواق والتصدير ONAFEX**: أنشئ بمقتضى المرسوم رقم 87/63 المؤرخ في 03 مارس 1987 وهو مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويخضع لوصاية وزارة التجارة ولرقابتها، ويقرر المرسوم جملة من الأهداف نذكر منها:

- ❖ دراسة السوق والأعمال المتعلقة والوثائق الاشهارية بغية تطوير الصادرات.
- ❖ يقوم بمهمة تنشيط التصدير وتشجيعه وبهذا الصدد يساهم بالاتصال مع المتعاملين الوطنيين لإحصاء المنتجات الموجهة للتصدير، وذلك لتحديد الكميات القابلة لذلك.
- ❖ تقديم الثوابت الاقتصادية المناسبة لنوع المنتج المطلوب تصديره قصد تسهيل اتخاذ القرار.²

¹ مسعي عبد الكريم، تنمية الصادرات خارج المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمية، 2010، ص 84.

² مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر_دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 126

❖ يتكفل بمساعدة المؤسسات المختصة في مجال تكوين الأعوان المتخصصين في مجال التجارة الخارجية.

❖ ينظم بعثات المتعاملين الاقتصاديين سواء في الجزائر أو في الخارج.

❖ يجمع الإعلام الاقتصادي والتجاري اللازم للمتعاملين الوطنيين المصدرين ويجعله وينشره.

❖ ينظم المشاركة الجزائرية في التظاهرات الدولية التي تنظم في الخارج.

2. **الغرفة الوطنية للتجارة CNC:** تم إنشاء هذه الغرفة بموجب المرسوم رقم 40/80 الصادر بتاريخ

فبراير سنة 1980 وأعيد تنظيمها تبعا للمرسوم 71/67 المؤرخ في أوت 1987 وهي مؤسسة

عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي توضع تحت

وصاية وزارة التجارة تتمثل مهامها أساسا في ما يلي:

❖ تقوم بكل عمل يرمي إلى ترقية الصادرات من معدات وخدمات وتقديم المساعدات للهيئات المختصة

في تنظيم المعارض والعروض المتخصصة والتظاهرات الاقتصادية.

❖ تسلم البضائع المعدة للتصدير شهادات التصدير التي يشترطها المتعاملين الأجانب.

❖ تشارك في إعداد برامج العمل الرامية إلى تطوير التجارة.¹

3. **الغرفة الولائية للتجارة CWC:** تم إنشاء هذه الغرفة بموجب المرسوم رقم 80/47 بتاريخ 23

فيفري 1980 وأعيد تنظيمها تبعا للمرسوم رقم 87/172 في 01 أوت 1987 هي مؤسسة

عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، توضع في الولاية وتحت وصاية الوالي. وتتمثل الغرفة

التجارية في الولاية هيئة النقاء وتشاور دائم بين أعوان الاقتصاد من مهامها نذكر:

❖ تشارك في إطار تحقيق الأهداف وفي كل الأعمال الرامية إلى الحصول على أحسن تعامل بين

أنشطة القطاع العام والخاص.

❖ تشجيع كل إنتاج له من الإمكانيات ما يخول له أن يصدر.

❖ تقوم بتسليم شهادات المصدر للمنتجات المعدة للتصدير.²

¹ مصطفى بن ساحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 126، 127.

² المرجع نفسه، ص 127.

المطلب الثالث: مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي التي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر وإعاقتها له. فالمرحلة الطويلة من الاستقرار التي ميزت هذا القطاع، رغم حيويته في اقتصاديات كل بلد أدى إلى الاعتقاد بأن الفشل قدر محتوم تم الاستسلام له، هذا ما ظهر من خلال سلوك وتصرفات الأعوان الاقتصاديين، مما أدى بالاقتصاد الجزائري إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير في الجزائر هذا ما جعلنا نتناول مشاكل التصدير انطلاقا من عدة زوايا.¹

1. المشاكل على المستوى الجزئي:

- ❖ غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- ❖ تطبيق عشوائي وغير منتظم لإجراءات العمل المنصوص عليها في نظام الجودة بالإضافة إلى غياب نظام قادر على القياس المبني على الأساليب الإحصائية لتحديد الاختلاف.
- ❖ عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- ❖ عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- ❖ غياب التحفيز المادي والمعنوي داخل المؤسسة الذي قضى على كل فرص الإبداع والابتكار كأسلوب عملي يمكن المؤسسة الجزائرية من تحضير المنتج الذي يتلاءم ومتطلبات الوضع الحالي.
- ❖ الهياكل التنظيمية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية) منها التطور التكنولوجي والإعلام والاتصال أدى إلى ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بمباركة وبدعم من منظمات سلبية المنظمة العالمية للتجارة.²

¹ فاطمة الزهراء بن زايد، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012، ص 60.

² عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2017، ص 100، 101.

2. المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- ❖ غياب إستراتيجية محددة المعالم للتصدير أو على الأقل تغطية الحاجيات المحلية والتي يفترض أنها جزء ضروري لتنمية وتوزيع الصادرات وتحقيق تنافسية تعطي الاعتبار للجانب الاقتصادي والتشابك والتداخل الحاصل بين الأسواق الوطنية والأجنبية.
- ❖ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسب الربح وتقليل المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ❖ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون تموقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول.¹
- ❖ سوء استخدام التكنولوجيا حال دون تقديم منتجات مطابقة للمواصفات الدولية سواء من حيث التصميم، التغليف، بالإضافة إلى غياب الإبداع والابتكار التقني والتكنولوجي بسبب ضعف ميزانية البحث والتطوير وأنماط الإدارة المتسلطة.
- ❖ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة والنظافة ولم ترق لدرجة تصديرها لا من حيث الكمية ولا من حيث الجودة وارتفاع تكاليف الإنتاج بسبب تدهور قيمة العملة الوطنية والتضخم والتذبذبات النقدية العالمية من جهة وعدم تحقيق فائض إنتاجي بشكل منظم من جهة أخرى.²

3. المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي:

- يتميز المحيط المؤسسي التشريعي للصادرات خارج المحروقات بالخصائص التالية:
- ❖ التشابك والتداخل في المهام الموكلة للهيئات والهيكل المدعمة لترقية الصادرات خارج المحروقات أيضا غياب التنسيق والتضارب في الأرقام المقدمة مما أدى إلى صعوبة تقييم الوضعية وصعوبة تحقيق الأهداف المسطرة.
- ❖ غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ وجود تنظيم وتنسيق غير كافيين بين المصدرين الجزائريين سواء على المستوى الوطني أو الخارجي.³

¹ وصال سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

² مسعي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 102، 103.

³ نفس المرجع، ص 103.

- ❖ سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عليه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- ❖ عدم الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي وما يمكن أن تقدمه من معلومات للمؤسسات حيث أصبح الحصول على المعلومات من الأسواق الخارجية من أهم المشكلات التي تواجه المصدر الجزائري نظرا لنقص خبرته بالدراسات التسويقية.¹

مما سبق نستنتج أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية

بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد.

أيضا رغم المجهودات المبذولة من السلطات الاقتصادية العمومية في تفعيل علاقة المؤسسة الجزائرية

بالتصدير إلا أن النتائج بقيت دون مستوى الآمال.

¹ مسعي عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 105.

خاتمة الفصل

إن ما يمكن استخلاصه هو أن اعتماد الجزائر على النفط كمورد رئيسي للدخل، وتبعية اقتصادها لهذا المورد أصبحت نقمة عليه، حيث تؤدي الانخفاضات الكبيرة والمفاجأة في أسعار النفط في السوق العالمي إلى تعرض الاقتصاد إلى العديد من الأزمات، مما يجعله في عرضة دائمة للصدمات الخارجية.

ومن خلال دراستنا لوضعية الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2004-2016) توصلنا إلى أنّ

الصادرات غير النفطية مازالت تمثل نسبة ضئيلة جدًا من إجمالي الصادرات، وعند دراسة التركيبة السلعية للصادرات غير النفطية تبين أنّ المنتجات النصف المصنعة والتي تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات غير النفطية هي مشتقة من البترول، وعليه يمكن القول أن وضعية الاقتصاد الجزائري والصادرات الجزائرية مرهونة بالصادرات النفطية.

تمهيد:

تعتبر التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة الهاجس الأول الذي يشغل ميدانياً بال واضعي خطط التنمية فيها وفكرياً بال الباحثين في مجال اقتصاد التنمية الذي كانت أبحاثهم عن اقتراح العديد من النظريات التي تهدف لتحقيق الانطلاق المنشود.

ومن جهة أخرى فإن فشل الدول النامية في تجاوز التخلف الذي ظل يلاحق مجتمعاتها فإنجاح المناهج الوضعية المستوردة التي كانت سبب فجوة التخلف العميقة التي شهدتها الدول النامية والتخلف هو مشكلة معقدة داخل هذه الدول ويشمل جميع الأبعاد (ثقافي، اجتماعي، والاقتصادي).

فإن التنمية الاقتصادية هي خطوة مهمة وجوهرية لوضع البلد نحو الطريق الصحيح وتهدف إلى التطوير والنجاح.

وقد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية.

المبحث الثالث: أهم أولويات التنمية الاقتصادية وأهدافها.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية ومفاهيم أخرى

قد اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية بين الاقتصاديين والكتاب ولكنها أجمعت على أن التنمية الاقتصادية تشمل جميع جوانب الحياة في المجتمع فقد عرفها البعض بأنها رفع مستدام للمجتمع ككل وللنظام الاجتماعي نحو حياة إنسانية أفضل كما عرفت أيضا أنها تعمل على توسيع الحقوق والقدرات فالأول يمنح الفرد مقومات الحياة الأساسية واحترام النفس والثاني يمنح الفرد الحرية.

وظهرت خلال عقدي الثمانينات والتسعينات عدة تطورات بخصوص مفهوم التنمية فقد ظهر مفهوم التنمية البشرية والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي¹

❖ مفهوم النمو الاقتصادي

نمو الشيء يعني زيادته أو تغييره إلى حال أكبر أو أحسن أي إن النمو يحدث بشكل تلقائي ولذلك يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، أيضا يعرف بأنه الزيادات المستمرة في الدخل الحقيقي وذلك في الأجل الطويل وتعتبر الزيادات المضطربة في الدخل نمو اقتصاديا.

وكما ظهر مفهوم التنمية البشرية في أواخر الستينات من القرن الماضي ومن تعريفها ما يلي:

هي عملية توسيع القدرات التعليمية والخبرات للشعوب والمستهدف بهذا هو أن يصل الإنسان بمجهوده ومجهود ذويه إلى مستوى مرتفع من الإنتاج والدخل وبحياة طويلة وصحية بجانب تنمية القدرات الإنسانية من خلال توفير فرص ملائمة للتعليم وزيادة الخبرات كما تعرف أيضا على أن " البشر هم الثروة الحقيقية للأمم وأن التنمية البشرية هي عملية توسيع خيارات البشر".²

¹ عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص 78.

² محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليني، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 15.

❖ مفهوم التنمية المستدامة

لقد أدى الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة وهي تنمية تهدف إلى الاهتمام بالعلاقة المتبادلة ما بين الإنسان ومحيطه الطبيعي وبين المجتمع وتنميته.

وعرفت هيئة براند تلاندر 1987 التنمية المستدامة على أنها "التنمية التي تلبى احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".¹

المطلب الثاني: السياق التاريخي للتنمية الاقتصادية

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

فخلال عقدي الأربعينات والخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفاً لمفهوم النمو الاقتصادي. وخلال عقد الستينات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقة أصبحت تعني النهوض الشامل بالمجتمع بأسره من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاته وشعوره الإنساني وتوفير حرية الاختيار.

وقد ربط آثر لويس بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار حيث أن فائدة النمو ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني.²

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007، ص 123

² عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص ص 15، 16.

ومع بداية الثمانينات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها لاقتراض الخارجي من ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتمام بما يسمى بالتنمية المستدامة أو التنمية المتواصلة أو المستمرة حيث أن اللجنة الدولية للتنمية والبيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستدامة" والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة.¹

المطلب الثالث: مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية

من بين مصادر التمويل هناك المحلية والخارجية

1 المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية

1.1- مدخرات القطاع العائلي: تتمثل في الفرق بين الدخل المتاح (أي الدخل بعد طرح كل الضرائب والرسوم المحتملة منه) والاستهلاك الذي يقوم به هذا القطاع ويلعب الادخار العائلي دورا كبيرا في تمويل التنمية الاقتصادية وهو مجموعة من مصادر منها:

- ❖ المدخرات التعاقدية كأقسام التأمين والمعاشات.
- ❖ الاستثمار المباشر في اقتصاد الأراضي والمزارع المتاجر والمساكن التي تنتشر في البيئات الريفية حيث يصاحب الاستثمار الادخار.
- ❖ سداد الديون ومقابلة التزامات سابقة²

¹ عظيم أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 16

² النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، جلال خشيب، <http://www.oluhoh.net>، ص 9، 10، اطلع عليه يوم

2.1- مدخرات قطاع الأعمال: تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار سواء كانت قطاعا خاصا أو عاما

❖ **ادخار قطاع الأعمال العام:** تتمثل مدخرات هذا القطاع من أرباح المشروعات العامة (مؤسسات تجارية كبيرة ومشروعات صناعية تعود ملكيتها للدولة) ويتوقف حجم المدخرات في هذا القطاع على حجم الفائض المتولد فيه.¹

❖ **مدخرات قطاع الأعمال الخاص:** و هي عبارة عن ذلك الجزء غير الموزع من الأرباح التي تحققها مشروعات القطاع الخاص و الذي يشمل المحلات و المشروعات التجارية و المصانع الصغيرة و المتوسطة و تمثل مدخرات هذا القطاع نسبة هامة من مدخرات الموجهة للاستثمار في الاقتصاديات المتقدمة.

2 -المصادر الخارجية لتمويل التنمية الاقتصادية

يقصد بالمصادر الخارجية جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة خارج الاقتصاد المحلي التي تجلب على شكل نفقات مالية بهدف تمويل مختلف المشروعات الاستثمارية ويمكن إن نوجز هذه المصادر فيما يلي:

1.2- المعونات الأجنبية: تقدم المعونات من الدول المتقدمة، والتي يطلق عليها مساعدات التنمية الرسمية وهي تعتبر من أهم مصادر تمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض بهدف رفع معدلات النمو الاقتصادي والجدير بالذكر إن هذه المعونات ما هي إلا حصيلة دوافع تسعى الجهة المانحة إلى تحقيقها وتطلب لسد النقص في الموارد وتتقسم إلى قسمين:²

-منح لا ترد إلى الجهة المانحة ولا تدخل في نطاق المديونية الخارجية للدول المستفيدة.

¹ جلال خشيب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

² موسى سعادوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017، ص 09، 10.

2.2- قروض ميسرة: يقصد بها تلك القروض التي تكون فيها معدلات الفائدة ومدة استرجاعها ميسرة وبسيطة ويغلب عليها طابع المساعدة، وتقديم توجيهات أكثر من طابع الربحية.

3.2- القروض الخارجية: يمكن إن يأخذ انسياب رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية أحد الإشكال التالية:

❖ القروض الحكومية الثنائية: هي القروض التي تعتقد بين حكومات الدول المانحة للقروض وحكومات الدول النامية.

❖ قروض مؤسسات التمويل الدولية: هو تمويل من جانب المنظمات الاقتصادية والمالية ذات الثقة الدولية او متعددة الأطراف، فتقدم مصادره البنك الدولي للتعمير والتنمية (IBRD) والمؤسسات المنبثقة عنه لا سيما هيئات التنمية (IDA) والمؤسسة المالية الدولية وكذلك صندوق النقد الدولي (FMI).

❖ الاستثمارات الأجنبية الخاصة: يحتمل هذا الاستثمار أهمية واضحة في اقتصاديات الدول النامية وقد يكون مباشر او غير مباشر.

أ - الاستثمار الأجنبي المباشر: يتمثل في المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت هذه الملكية كاملة أم باشتراك مع رأس المال وطني وذلك ما يكفل الرقابة المباشرة للأجنبي على المشروع.

ب - الاستثمار الأجنبي غير المباشر ويتمثل في:¹

¹ موسى سعداوي، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- ❖ القروض الخاصة: هي تلك القروض التي تعتمد على الهيئات الأجنبية الخاصة أو الأفراد وكبار المصدرين.
- ❖ اكتساب أصحاب رؤوس الأموال الأجنبية في الأسهم أو السندات التي تصدرها الدولة المقترضة.
- ❖ يستعمل القطاع الخاص المدخرات في التمويل الذاتي في الأنشطة
- ❖ الادخارات الإجبارية هي تلك الجزء الذي يقتطع من الدخل للأفراد بعيدا عن حاجة الاستهلاك بطريقة إلزامية.
- ❖ ادخار حكومي يتحقق الادخار الحكومي في الفرق ما بين الإيرادات الحكومية الخارجية والمصروفات الحكومية الجارية.¹

المبحث الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية

لا بد من الحديث عن نظريات التنمية الاقتصادية لكي نعرف خلفية ما تم التفكير به على مر الزمن من أفكار ونظريات تؤطر عمل الباحث لموضوع التنمية الاقتصادية وتم اختيار عدد منها.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية قبل الحرب العالمية II

1 نظرية ادم سميث:

وهو من طليعة المفكرين الاقتصاديين الكلاسيكيين وكان كتابه ثروة الأمم عام 1776 يهتم بمشكلة التنمية الاقتصادية وإن كان لم يقدم النظرية بشكلها المتكامل، إلا إن اللاحقين قد شكلوا النظرية الموروثة عنه والتي تحمل سمات مهمة منها:²

¹ موسى سعادوي، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

² زوليخة بن حناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، 2007، ص ص 97، 98.

❖ **القانون الطبيعي:** اعتقد ادم سميث إمكانية تطبيق القانون الطبيعي في الأمور الاقتصادية، أي أن النظام الاقتصادي نظام طبيعي قادر على تحقيق التوازن تلقائياً ومن ثم فإنه يعد كل فرد مسؤولاً عن سلوكه، أي أنه أفضل من يرضى مصالحه وإن هناك يدا خفية نقود كل فرد وترشد آلية السوق، وإن كل فرد يبحث عن تعظيم ثروته.

❖ **عملية النمو:** يفترض ادم سميث إن الاقتصاد ينمو مثل الشجرة، فعملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر، فعلى الرغم من إن كل مجموعة من الأفراد تعمل معاً في مجال إنتاجي معين، إلا أنهم يشكلون معاً الشجرة ككل.¹

2 نظرية جون ستيوارت ميل:

ينظر ستيوارت ميل إلى التنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين رئيسيين للإنتاج وحيث يعد رأس المال تراكمات سابقاً لنواتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج، فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة، مجرد تحويل للدخل.

3 نظرية شومبيتر:

ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه نظرية التنمية الاقتصادية عام 1911، و طورها في كتابه عن الدورات عام 1939. تفترض هذه النظرية اقتصاداً تسوده حالة من المنافسة الكاملة وفي حالة توازن، وفي هذه الحالة لا توجد أرباح، ولا أسعار فائدة ولا مدخرات ولا استثمارات، كما لا توجد بطالة اختيارية، ويصف شومبيتر هذه الحالة ب: التدفق النقدي²

¹ زوليخة بن حناشي، مرجع سبق ذكره، ص 98.

² المرجع نفسه، ص ص 103، 104.

وما يميز هذه النظرية هو الابتكارات التي هي على حسب رأيه تحسين إنتاج او منتج او طريقة جديدة للإنتاج، وإقامة منظمة جديدة لأي صناعة أما دور المبتكر للمنظم ليس شخصا ذا قدرات إدارية عالية، ولكنه قادر على تقديم شيء جديد، فهو لا يوفر أرصدة نقدية ولكنه يحول مجال استخدامها.

أما الأرباح فانه في ظل التوازن التنافسي تكون أسعار المنتجات مساوية تماما لتكاليف الإنتاج ومن ثم لا توجد أرباح.¹

4 النظرية الكينزية:

يعتبر جون مينار كينز مؤسس المدرسة الكينزية حيث انطلق كينز في بناء نظريته في ظروف مغايرة لتلك الظروف التي بنيت فيها النظريات السابقة، واهم ظرف هو أزمة الكساد الكبير (الأزمة الاقتصادية العالمية) التي أصابت العالم سنة 1929 والتي من مظاهرها:

❖ حدوث كساد في السلع والخدمات (العرض يفوق الطلب).

❖ توقف العملية الإنتاجية وبالتالي توقف النمو الاقتصادي.

❖ ارتفاع مستويات البطالة.

❖ انخفاض مستويات الأسعار.

فرضيات كينز:

❖ يمكن أن يتوازن الاقتصاد عند حالة عدم التشغيل الكامل، ويستمر ذلك لفترة طويلة.

❖ لا يمكن للاقتصاد أن يتوازن تلقائيا، و إن حدث فسيكون ذلك في المدى البعيد، و بتكلفة اجتماعية باهظة.²

¹ زوليخة بن حناشي، مرجع سبق ذكره، ص 104.

² أوثن سومة، نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة متعددة لطلبة سنة الثانية، جامعة قسنطينة، 2014، ص 4.

❖ وجود تدخل الدول لإعادة التوازن الاقتصادي أو للحفاظ عليه.

❖ الطلب هو الذي يوجد العرض المناسب له وليس العكس.

وقد اهتمت نظرية كينز باقتصاديات التنمية في الدول المتقدمة أكثر مما هي موجهة للدول النامية، حيث يرى كينز أن الدخل الكلي يعد دالة في مستوى التشغيل في أي دولة، فكلما زاد حجم التشغيل زاد حجم الدخل الكلي، والأدوات الكنزوية هي:

الطلب الفعال-الكفاية الحدية لرأس المال-سعر الفائدة-المضاعف الكنزوي.¹

المطلب الثاني: نظريات التنمية الاقتصادية بعد الحرب العالمية II

جاءت هذه النظريات لتحليل أوضاع الدول المتخلفة، وكان السبب من وراء هذا الاهتمام من قبل الدول المتقدمة بالدول المتخلفة هو محاولة كسب ودها وضمها إلى معسكرها، انقسمت نظريات التنمية الاقتصادية في هذه الحقبة إلى اتجاهين، اتجاه يحلل أسباب فشل الدول النامية في تحقيق التنمية والتقدم (المشاكل والمعوقات)، واتجاه آخر يركز ويبحث عن العوامل الأساسية للنمو والتنمية.

1 نظرية مراحل النمو: روستو

قدمت هذه النظرية من طرف الاقتصادي "والت ويتمان روستو" سنة 1960 وهي عبارة عن مجموعة من المراحل الاقتصادية المستتبطة من المسيرة التنموية للدول المتقدمة، حيث حاول في هذه النظرية أن يضع الخطوات التي يجب على الدول النامية أن تسير عليها للوصول إلى التقدم، وقد لخصها في 5 مراحل في كتاب "مراحل النمو الاقتصادي"

1.1-مرحلة المجتمع التقليدي: تكون الدولة في هذه المرحلة شديدة التخلف سماتها نفس سمات

العصر التاريخي الأول، أي ما قبل التاريخ ومن مظاهرها:²

¹ أوشن سومة، مرجع سبق ذكره، ص ص 04، 05.

² المرجع نفسه، ص 10

❖ سيادة الطابع الزراعي التقليدي والصيد.

❖ تمسك المجتمع بالتقليد والخرافات

❖ انخفاض الإنتاجية

❖ ضالة متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي

2.1-مرحلة التهيؤ للانطلاق: وهي المرحلة الثانية والتي يكون من مظاهرها:

حدوث تغيرات على المستويين الاقتصادي وغير الاقتصادي فعلى المستوى غير الاقتصادي نجد:

❖ بروز نخبة تدعو إلى التغيير وتؤمن به

❖ بروز ظاهرة القومية كقوة دافعة في هذه المرحلة

أما على المستوى الاقتصادي فنجد:

❖ زيادة معدل التكوين الرأسمالي (بروز نخبة ترغب في تعبئة الادخار و تقوم بالاستثمار).

❖ بداية تخصص العمال في أنشطة معينة.

❖ بداية ظهور القطاع الصناعي إلى جانب القطاع الزراعي.

❖ ظهور الاستثمارات الاجتماعية (بناء الطرقات، المواصلات).

لكن مع ذلك كله يبقى نصيب الدخل الفردي منخفض.

3.1-مرحلة الانطلاق: وهي المرحلة الثالثة والحاسمة في عملية النمو وفيها تصنيف الدولة على أنها

ناهضة او سائرة في طريق النمو، حيث تسعى فيها الدولة جاهزة للقضاء على تخلفها ومن مظاهرها:¹

¹ أو شن سومة، مرجع سبق ذكره، ص ص 10، 11.

- ❖ أحداث ثروة في أساليب الإنتاج والتوزيع وإنشاء الصناعات الثقيلة.
- ❖ النهوض بالزراعة والتجارة ووسائل النقل.
- ❖ بروز صناعات جديدة تنمو بمعدلات مرتفعة.
- ❖ بروز إطارات سياسية واجتماعية مواتية إلى حد كبير ودافعة للنمو المطرد ذاتيا رغم هذه المرحلة تنطوي على حدوث تقدم ملموس، إلا أن المجتمع يبقى متمسكا بالأساليب الإنتاجية التقليدية.
- ❖ كما يرى روستو أن هذه المرحلة قصيرة نسبيا حيث تتراوح مدتها من بين 20 إلى 30 سنة.
- ❖ **4.1-مرحلة النضج:** وفي هذه المرحلة تعتبر الدولة متقدمة اقتصاديا، ومن مظاهرها:
 - ❖ استكمال نمو جميع القطاعات الاقتصادية (الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات) بشكل متوازي.
 - ❖ انتشار وتطور التكنولوجيا على شكل واسع.
 - ❖ ارتفاع مستوى الإنتاج المادي.
 - ❖ ازدهار التجارة الخارجية وزيادة الصادرات.
 - ❖ تقدم المجتمع ونضوجه فكريا وفنيا.
- ❖ **5.1-مرحلة الاستهلاك الوفير:** وهي آخر مراحل النمو كما تصورها روستو، حيث تكون الدولة قد بلغت شوطا كبيرا في التقدم ومن مظاهرها:¹

¹ أو شن سومة، مرجع سبق ذكره، 12

- ❖ يعيش سكانها في سعة ورغد من العيش.
- ❖ الدخل الفردي مرتفع جدا.
- ❖ لا تشكل في ظلها الضروريات الغذاء، السكن، الكساد.... الأهداف الرئيسة للفرد.
- ❖ زيادة الإنتاج الفكري والأدبي والعلمي للمجتمع.

2 نظرية لينشتين:

يؤكد لينشتين أن الدول النامية تعاني من حلقة مفرغة للفقر، بحيث تجعلها تعيش عند مستوى دفع منخفض أما عناصر النمو عنده فهي تعتمد على فكرة الحد الأدنى من الجهد على أساس وجود عدة عناصر مساعدة على تفوق عوامل رفع الدخل عن العوامل المعوقة إضافة إلى الحوافز حيث يوجد نوعان من الحوافز:

- ❖ الحوافز الصفيرية وهي التي لا ترفع من الدخل القومي وينصب أثرها على الجانب التوزيعي.
- ❖ الحوافز الإيجابية والتي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي.

3 نظرية نيلسون:

يمكن وضع الاقتصاديات المختلفة وفقا لهذه النظرية كحالة من التوازن الساكن عند مستوى الدخل عند حد الكفاف في مستوى متوازن للدخل الفردي يكون معدل الادخار، وبالتالي معدل الاستثمار الصافي عند مستوى منخفض ويؤكد نيلسون أن هناك أربعة شروط تقضي إلى هذا الفخ هي:¹

¹ أو شن سومة، مرجع سبق ذكره، ص ص 12، 13.

❖ انخفاض العلاقة بين الزيادة في الاستثمار والزيادة في الدخل.

❖ ندرة الأراضي القابلة للزراعة.

❖ عدم كفاية طرق الإنتاج.

❖ الارتباط القوي بين مستوى الدخل الفردي ومعدل نمو السكان.¹

4 نظرية الدفعة القوية:

تتمثل فكرة النظرية في أن هناك حاجة إلى دفعة قوية أو برنامج كبير ومكثف في شكل حد أدنى من الاستثمارات بغرض التغلب على عقبات التنمية ووضع الاقتصاد على مسار النمو الذاتي.

ويفرق رونشتين رودان بين ثلاثة أنواع من عدم القابلية للتجزئة الوفورات الخارجية، الأولى عدم قابلية دالة الإنتاج للتجزئة، والثانية عدم قابلية دالة الطلب للتجزئة، وأخيراً عدم قابلية عرض الادخار للتجزئة ويعتبر رودان أن نظريته في التنمية اشمل من نظريته الإستاتيكية التقليدية لأنها تتعارض مع الشعارات الحديثة وهي تبحث في الواقع عند المسار باتجاه التوازن أكثر من الشروط اللازمة عند نقطة التوازن.

5 نظرية النمو المتوازن:

النمو المتوازن يتطلب التوازن بين مختلف صناعات سلع الاستهلاك وبين صناعات السلع الرأسمالية، كذلك تتضمن التقارب بين الصناعة والزراعة، ونظرية النمو المتوازن قد تمت معالجتها من قبل رونشتين وأرثر لويس، وقدمت هذه النظرية أسلوباً جديداً للتنمية طبقتها روسيا وساعدتها على الإسراع بمعدل النمو في فترة قصيرة.²

¹ أوشن سومة، مرجع سبق ذكره، ص 13.

² مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص 88.

6 نظرية النمو غير المتوازن:

تأخذ هذه النظرية اتجاه مغاير لفكرة النمو المتوازن حيث أن الاستثمارات هنا تخصص لقطاعات معينة بدلا من توزيعها بالتزامن على جميع قطاعات الاقتصاد الوطني ومن روادها هيرشمان الذي يعتقد أن إقامة مشروعات جديدة يعتمد على ما حققته مشاريع أخرى من وفرة خارجية إلا أنها تخلق بدورها وفورات خارجية جديدة يمكن أن يستفيد منها وتقوم عليها مشروعات أخرى.

7 نظرية التنمية لآرثر لويس:

وهي من أهم النظريات الحديثة في التنمية وركزت على التغيير الهيكلي للاقتصاد الأول الذي يعيش حد الكفاف، والذي حصل بموجبه آرثر لويس على جائزة نوبل في منتصف الخمسينات، وقد عدل بعد ذلك من طرف كل من: JOHN FEI وGUSTAV VERANIS إن نموذج آرثر لويس أصبح نظرية عامة في عملية التنمية القائمة على فائض العمالة في دول العالم الثالث خلال الستينات والسبعينات، والذي مازال التمسك به مستمرا حتى يومنا هذا في العديد من الدول.¹

8 نظرية الثورة النيوكلاسيكية الجديدة:

لقد ظهرت هذه النظرية من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبريطانيا وألمانيا الغربية سابقا في النظريات والسياسات الاقتصادية خلال القرن 20 م.

وقد ركزت دراسات هذه النظرية على سياسات الاقتصاد الكلي الذي يهتم إلى جانب العرض وعلى نظريات التوقعات الرشيدة وإلى عمليات الخصخصة، أما على صعيد الدول النامية فقد أخذ ذلك على شكل تحرير الأسواق وانتهاج أسلوب التخطيط المركزي على مستوى الدولة، ومن الملاحظ أن أنصار المذهب النيوكلاسيكي يسيطرون على أقوى مؤسستين ماليتين في العالم هما: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.²

¹ أو شن سومة، مرجع سبق ذكره، ص ص 14، 15.

² مدحت قريشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 88، 89.

المبحث الثالث: أهم أولويات التنمية الاقتصادية وأهدافها

المطلب الأول: أولويات التنمية الاقتصادية في الدول النامية

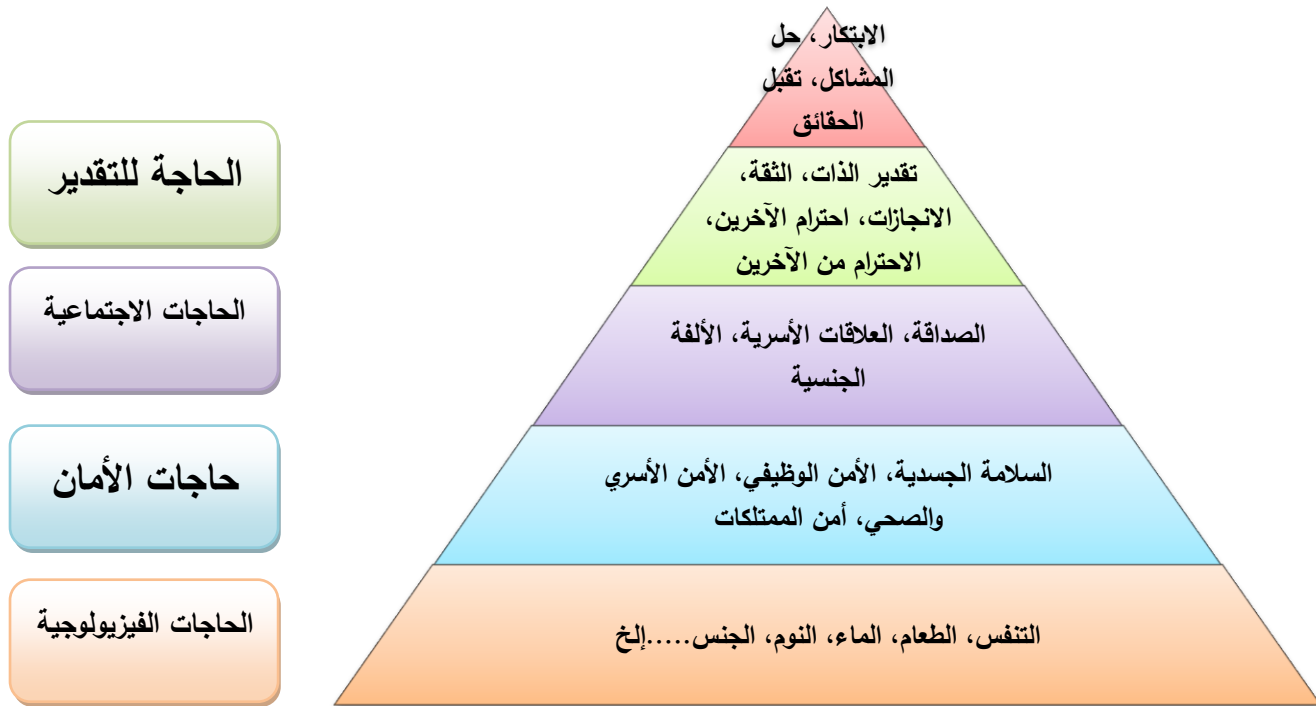
إن التنمية في جوهرها يجب أن تمثل سلسلة التغيرات الرئيسية سواء في الهياكل الاجتماعية أو أساليب الحياة الشائعة أو الهيئات الوطنية وكندا دفع عجلة النمو الاقتصادي بما يقلل من عدم المساواة والقضاء على الفقر، بما يتوجب معه أن يتوافق النظام الاجتماعي بكامل رغباته واحتياجات الأفراد والجهات المتعددة داخله بما يحقق حياة أفضل وأكثر إنسانية لأن الأفراد إذا علموا أن حياتهم لا تقترب من شروط الحياة تصيبهم خيبة الأمل مقارنة بمجتمعات أخرى فيما تتطلب التنمية تحقيق ثلاثة قيم جوهرية مشتركة بين المجتمعات وهي:¹

1. القدرة على العيش: بمعنى القدرة على سد الحاجات الأساسية الأولية فجميع البشر لديهم احتياجات أساسية معينة بدونها تصبح الحياة مستحيلة ومنها الغذاء والسكن والصحة والحماية إذا عجز أحدهما يصيب المجتمع بالتخلف الحضاري المطلق لذا يتوجب على كل نشاط اقتصادي أي يمد الناس قدر المستطاع بالوسائل التي يستطيعوا بها التغلب على عدم المساواة والحرمان الناتج من الغياب وقلة الحاجات لأن التنمية بدون تقدم اقتصادي مستمر وموثق على مستوى مجتمعي لا يمكن من إدراك التنمية البشرية كما أن الفرد يجب أن يمتلك الكفاية ليستطيع امتلاك الكثير، بينما يكون تقليل عدم العدالة في تحقيق متوسط الدخل الفردي مرتفع و إزالة الفقر المطلق و توفير فرض عمل أكبر يشكل الشرط الضروري و ليس كافي للتنمية.²

¹ كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013، ص 28

² المرجع نفسه، ص ص 28، 29.

2. تقديم الذات واحترامها: إن عدم إحساس بعزة النفس والثقة بما لا يجعل الفرد يعيش حياة جيدة كعدم إحساسه بأهلية واحترام الذات فإن كل المجتمعات تسعى لصياغة معينة لعزة النفس التي تتمدد مكوناتها من الثقة والهوية والاحترام والشرف وهذا التنوع يجعل المجتمعات باختلاف درجات تقدمها المشتركة في المبادئ والقيم العصرية للدول المتقدمة مما جعل التنمية وسيلة لا غنى عنها.¹



شكل رقم (02): تسلسل ماسلو الهرمي للاحتياجات

المصدر: موسوعة ويكيبيديا على الموقع <http://ar.wikipedia.org>

¹ كيداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 29.

3. الحرية من الاستعباد: بمعنى الحق في الاختيار فحرية البشرية تعني العتق والتحرر من التنازل عن الشروط المادية في الحياة. والتحرر من المؤسسات غير السلمية و المعتقدات الخاطئة فالحرية تستلزم مجالا واسعا من الاختيارات للمجتمعات و أفرادها مع الحد من التعقيدات الخارجية في إتباع هدف اجتماعي معين الذي يدعو إليه و هو التنمية و في هذا الصدد استنتج " Lewis " من خلال دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الحرية أن ميزة الاقتصاد ليست في السعادة الناتجة عن زيادة الثروة و لكنها الزيادة في نطاق الاختبار البشري بمعنى أن الحرية متعددة منها السياسة و تشمل على الأمن الشخصي و سيادة القانون و حرية التعبير و المشاركة السياسية.¹

المطلب الثاني: أهداف التنمية الاقتصادية في الدول النامية

نستخلص في مجموعة من أهداف تمثلها التنمية في تحقيق الرفاه المتوازن و الشامل للأفراد و الجماعات في أي مجتمع من خلال الاستخدام الأمثل للثروات و الأساليب المتاحة و ينبثق عن الهدف العام مجموعة كبيرة من الأغراض يمكن تلخيص أهمها في النقاط التالية:

1. إشباع الحاجيات الأساسية: يقصد بها توفير الحد الأدنى من الحاجات الأساسية بمعنى كل ما يلزم الفرد من مأكّل ومشرب ومسكن وعمل.

2. زيادة الدخل القومي: ويعتبر الهدف الأساسي من وراء عملية التنمية ويقصد به زيادة الدخل القومي الحقيقي أي ما يقابله من مشتريات من سلع وخدمات وهذا يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة.

3. رفع مستوى المعيشة: يخص هذا الهدف الدول المتخلفة اقتصاديا بالدرجة الأولى فالتنمية ليست مجرد تحقيق زيادة في الدخل القومي دون أن يكون هناك تحسين في مستوى المعيشة وهذا من خلال تقليل الفوارق في توزيع الدخل بمراعاة التوزيع فيكون هناك نمو كبير في الدولة.²

¹ كيداني سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 29

² مريعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر -الواقع والآفاق- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2013، ص 13

4. **تقليل التفاوت في الدخل والثروات:** يعتبر هذا الهدف اجتماعي أكثر منه اقتصادي والسبب في ذلك طبقتين في المجتمع طبقة غنية لديها ضعف في ميلها الحدي للاستهلاك وطبقة فقيرة لديها ارتفاع في ميلها الحدي للاستهلاك، وبالتالي الشيء الذي تستهلكه الطبقة الغنية أقل مما تدخره هذا ما يؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي بعد فترة معينة، وبالتالي تعمل التنمية على تقليل هذا التفاوت عن طريق استثمار هذه الأموال بدل اكتنازها.

5. **تعديل الهيكل التعديل الهيكل الاقتصادي القومي:** هذا يكون عن طريق إحداث عدالة بين كل القطاعات الاقتصادية سواء الزراعة أو الصناعة حيث تحقق البلاد دوما انتعاش ورواج اقتصادي وتنمية دائمة، ففي البلاد التي يغلب عليها الطابع الزراعي والذي يؤثر تأثير كبيرا على البنين الاقتصادي حيث يعتبر المصدر الرئيسي للسكان من حيث الدخل والإعانة و الذي يلعب دورا هاما في مصادر الدخل القومي مما يجعل البلاد تتعرض بسببه لكثير من التقلبات الاقتصادية الشديدة نتيجة لتقلب الأسعار و الإنتاج فمثلا إذا جاء المحصول وفيرا و ارتفعت أسعاره في أسواق العالمية حدث في البلاد موجه من الانتعاش و الرواج الاقتصادية، و العكس صحيح إذا جاء المحصول قليل نتيجة لقلّة المياه أو تدهور سعره في الأسواق العالمية كان معنى ذلك انتشار الكساد و البطالة في البلاد في هذا المنطق يجب أن تركز الدولة على جميع القطاعات حيث تحقق تطور اقتصادي شامل و يكون هناك تعديل في الهيكل الاقتصادي.¹

المطلب الثالث: الصعوبات التي توجهها التنمية الاقتصادية في الدول النامية

عملية التنمية تهدف إلى رفع المستوى المعيشي المتأثر بالعديد من المعوقات التنمية الاقتصادية.

1. **الدائرة المفرغة للفقر:** حيث أن انخفاض الدخل في الدول النامية هو السبب الرئيسي لتدني معدل

الادخار

¹ مريعي سوسن، مرجع سبق ذكره، ص ص 13، 14.

وبالتالي انخفاض معدل الاستثمار بما يعني ضمناً انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خصوصاً إذا تزامن مع الزيادة السكانية التي تؤثر سلباً على الدخل الفردي بما يؤدي إلى انخفاض الادخار الشخصي وباستمرار هذه الحلقات المستعملة يستعصي على تلك البلدان التقدم في مسار التنمية.

2. **ضيق حجم السوق:** إذا كانت التنمية قد حشدت لها التأييد النظري فيما يخص تبني استراتيجيات التصنيع كمفتاح للتقدم الاقتصادي والذي تعاني منه البلدان النامية في شكل نقص السلع والخدمات الضرورية وغيرها فإن تلك الاستراتيجيات اقتضى إنشاء مصانع كبيرة للاستفادة من اقتصاديات الحجم في رفع كفاءة التشغيل، غير أن عدم استطاعة تلك البلدان إنشاء الوحدات الإنتاجية الضخمة و هو ضيق حجم السوق الذي يؤدي إلى قصور الطلب المحلي عن استيعاب الطاقة القصوى للإنتاج و الذي تسبب فيه الحلقة المفرقة للفقير.
3. **عوائق سياسية ونظامية:** يرى المفكرين الاقتصاديين المعاصرين أمثال " سمير أمين " أن على البلدان الصناعة تحمل مسؤوليات تجاه البلدان النامية وما آلت إليه أوضاعها وهذا بتعويضها بدعم التنمية لديها حيث أن معظمها كانت تحت يد الاستعمار لفترة زمنية طويلة لذلك جعلها تعاني من تبعات ذلك من خلال:

❖ **التبعية السياسية:** وهي تعاني منه معظم بلدان أمريكا الجنوبية وآسيا وإفريقيا بالرغم من حصولها على الاستقلال السياسي حيث أن معظم أنظمتها الدستورية والقانونية مستمدة في الغالب من نظم مستعمرها مما يجعلها معرض للتهديد الأجنبي إذا لم تكن في مسارها.¹

¹ كيداوي سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص 18، 19.

❖ **عدم الاستقرار الأمني:** إن عملية التنمية تتطلب تهيئة المناخ الاقتصادي الملائم الذي لا يتم بدون مناخ سياسي فعال بمنح الاستقرار الأمني الذي يعتبر شرطاً لجذب المستثمرين ولأجل ذلك يطلب من الحكومات في البلدان النامية تحت الاضطرابات العرقية والأمنية وكذلك المنازعات الخارجية.

4. **عوائق اقتصادية اجتماعية:** إذن بما يتطلب النمو من تشجيع القطاع الخاص وزيادة الطلب على التعليم والتكوين كوسيلة لرفع الكفاءة الإنتاجية والمهنية وزيادة حجم ونوعية السلع والخدمات مما قد تكون له آثار على أولئك الذين يتمتعون بقدر محدود من التعليم والتأهيل، فتنشر البطالة في صفوفهم الأمر الذي يجبرهم مع مرور الوقت على زيادة المخصصات المالية للإنفاق على تعليم وتكوين.¹

¹ كيداوي سيدي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 19.

خاتمة الفصل:

نستنتج أن عملية التنمية لا تقتصر على الامتداد ببعض الإسهامات على المستوى الاقتصادي والتقني، إنما الحضور الفعال والقوي للدولة من خلال وضع القواعد التي توضح كيفية استعمال هذه الإسهامات ذلك أنه بدون إدارة قوية لا يمكن الوصول إلى تنمية شاملة، ما فرض على الدولة التدخل في كافة المجالات ووضع استراتيجيات من شأنها النهوض بالتنمية الدول المتطورة اقتصاديا أي بمعنى دولة قوية وتحقيق التنمية الاقتصادية أي تحقق التنمية في جميع المجالات (الاجتماعية، السياسية، المستدامة) و لكن الدول النامية فهي إلى يومنا هذا لا تحقق تنمية بسبب التخلف.

تمهيد:

يعتبر القطاع النفطي قطاعا استراتيجيا فهو محرك الاقتصاد، وبسبب الثروة النفطية تزداد شراسة الصراعات يوما بعد يوم في المناطق الغنية بها، وتعد الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة لهذه الثروة التي تعتبر المصدر الوحيد لكل الأموال المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية للبلاد وباعتبار أن إيرادات هذا القطاع تتميز بالتذبذب فكان من الخطر الاعتماد شبه الكلي عليها لذا ارتأت الجزائر إيجاد بدائل أخرى ومن خلال دراستنا هذه ارتأينا أن الحل يكمن في إعطاء أولوية لقطاعات أخرى كالسياحة والزراعة كاختيارات إستراتيجية تكون كبديلة لقطاع المحروقات وفي هذا الصدد قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات _ الواقع والضرورة_

المبحث الثاني: مجالات تنويع الصادرات.

المبحث الثالث: المكاسب المحققة من تنمية الصادرات والعقبات التي تواجهها.

المبحث الأول: ترقية الصادرات خارج المحروقات - الواقع والضرورة-

انه وأمام جملة المخاطر التي تنطوي عليها عملية التركيز الشبه الكلي على الصادرات من النفط فان الضرورة الملحة بالنسبة للاقتصاد الجزائري بغية إحداث تغييرات هيكلية لتنمية الصادرات خارج القطاع النفطي وفي هذا المبحث سنسعى لإبراز أهم مرتكزات هذه الضرورة.

المطلب الأول: مخاطر الاعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية

يعتبر النفط أهم مصادر الطاقة في الوقت الحاضر وهو يمثل عصب الحياة الحديثة والمحرك الأساسي للنمو الصناعي والتكنولوجي بشكل خاص والنمو الاقتصادي بشكل عام فلقد اعتمدت الحضارة المعاصرة عليه بقدر هام في تحويل الموارد الاقتصادية من حالتها الطبيعية الأولية إلى حالات اقتصادية مختلفة، تكمن في إشباع رغبات وحاجات المجتمع.¹

إن هذه الأهمية البالغة للنفط تجعل من السوق الدولي للنفط سوقا ذا أهمية كبرى، ويجعل من تحليل العرض والطلب الدولي على هذه السلعة الحيوية أمرا مهما أكثر، علما أن ارتفاع أسعار النفط قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المصنعة على المستوى العالمي، ومن ثم ارتفاع فاتورة الواردات من السلع المصنعة بالنسبة للدول النامية باعتبارها دول استهلاكية غير مصنعة كما يؤدي الركود الاقتصادي الذي تشهده الدول المصنعة الرأسمالية بشكل دوري إلى انخفاض أسعار النفط أو حدوث أزمة نفط مثل أزمة النفط 1986، وبالتالي انخفاض عائدات صادراتها بالنسبة للدولة المصدرة له، ويظهر ذلك جليا في الاقتصاديات التي تعتمد على تصدير النفط بشكل كبير، والجزائر باعتبار تركيزها الشبه كلي على الصادرات من النفط في جلب العملة الصعبة ومن ثم استعمالها في تسوية فواتير الواردات المتزايدة من عام لآخر، ما يهدد اقتصاد البلد في حال تدهور عوائد هذه الصادرات وعليه يمكن القول بأن هذا الوضع يترتب عليه جملة من المخاطر توجب على الجزائر إعادة التفكير في تركيب صادراتها ومحاولة تنويعها وإنشاء قطاع تصديري غير تقليدي يعتمد على المنتجات المصنعة والنهائية بشكل كبير.²

¹ وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر -الواقع والتحديات-، مرجع سبق ذكره، ص ص 8،9.

² المرجع نفسه، ص 9.

1. مخاطر تقلبات الأسعار وانخفاض المردودية:

إن الاعتماد على ريع الصادرات النفطية سوف يترتب عليه بالضرورة تذبذب في المداخل من العملة الصعبة والتي تستعمل في اقتناء المستلزمات الاستهلاكية للمجتمع من العالم الخارجي، إضافة إلى اللوازم من الوسائل وعوامل الإنتاج مثل عنصر رأس المال هذا التذبذب الكبير يؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول وخاصة الدول المصدرة للنفط.

2. مخاطر فقدان الاستقلال الاقتصادي للدولة:

ترتبط سياسة الدولة بمواردها الطبيعية وحريتها في تحديد الطرق والسياسات المثلى لاستغلالها بمدى إرادة الدولة، وما تتلقاه من دعم سياسي من الأوساط الداخلية والخارجية. وفي الفترة التي تلت حرب أكتوبر 1973 أقوى دليل على ذلك حيث وفي ظل غياب تلك الحرية والدعم تمكنت الدول الغربية المستوردة للنفط بمساعدة شركاتها النفطية العالمية الكبرى من الهيمنة على صناعة النفط في الدول النامية النفطية، وتمكنت هذه الشركات من أن تتحكم في سياسات الإنتاج والأسعار بالشكل الذي يخدم مصالح بلدها الأم.

فبالنسبة للاقتصاديات النامية والتي تلعب فيها الصناعات الاستخراجية دوراً أساسياً، هذه الصناعات التي ملكيتها إلى الدولة، توجب على هذه الأخيرة أن تكون ذات دور فاعل من حيث وضع وتنفيذ السياسات الخاصة باستغلال الموارد المنجمية وبيعها وتصديرها، إضافة إلى التدخل لرسم السياسات المتعلقة بالبحث والتنقيب والإنتاج وصيانة وتطوير الأصول، وتحديد حجم الإنتاج وأسعار الصادرات، وفرض الضرائب على الإنتاج..... إلخ لكن استقرار واقع هذه الدول يقول بأن هذه الأخيرة لا تزال تتبع الدول الصناعية الكبرى.¹

3. مخاطر نضوب المخزون النفطي وارتفاع تكاليف الإنتاج:

إن إنتاج النفط يعرف على أنه عملية تستهلك فيها الاحتياطات النفطية وتحول فيها إلى فوائد مالية وتبعاً لذلك فإن الاحتياطات من النفط تتأثر بكمية الإنتاج من جهة، والذي ينتج عنه نقصان في كمية الاحتياطي ومن جهة أخرى بعمليات الاكتشاف وعمليات التنقيب الناجحة، وعليه فاستخراج النفط المستمر يعني بالضرورة نضوب مكامنه كما أن العمليات التي يشرع فيها من أجل التنقيب على النفط والتي تجري من أجل تعزيز المخزون الاحتياطي منه، قد لا تنجح في الكثير من الأحيان

وأيضاً تستوجب هذه العمليات صرف مبالغ ضخمة، وهذا معناه أنه يجب ومن أجل تعويض برميل واحد مستخرج من باطن الأرض إذا ما أريد الحفاظ على نفس المستوى من الاحتياطي النفطي، تعبئة رؤوس أموال طائلة لتحقيق ذلك.

4. مخاطر التوجه نحو مصادر بديلة للطاقة النفطية:

تقسم مصادر الطاقة من ناحية استخدامها إلى مجموعتين:

أ. **مصادر طاقة أساسية:** وهي تلك المصادر التقليدية التي يعتمد عليها بشكل كبير في الحصول على الطاقة مثل النفط والفحم والغاز الطبيعي والطاقة النووية وتسهم هذه المصادر بنسبة كبيرة في الإستهلاك العالمي من الطاقة.

ب. **مصادر طاقة بديلة:** وهي مصادر طاقوية حديثة، مثل الطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية وطاقة الأمواج والطاقة الهيدروجينية والوقود الصناعي وهي طاقة قليلة الاستخدام حالياً، غير أنه ينتظر أن تلعب دوراً أساسياً في توفير الطاقة للعالم كونها مصدر طاقة نظيفة وغير ملوثة للبيئة في ظل الدعوات الدولية لحماية البيئة.¹

المطلب الثاني: مبررات اللجوء إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات

تشير أدبيات النحو الاقتصادي في العالم أن عجز الحساب الجاري لمجموعة من الدول النامية قد شهد اتجاهاً متزايداً للعجز في حيث أن عقد الثمانينات قد شهد انخفاضاً في العجز في الحساب الجاري، والجدير بالذكر أن عجز الحساب الجاري في السبعينات نتيجة الإضرابات النقدية التي شهدها هذا العقد بالإضافة إلى الارتفاع الشديد في أسعار النفط وانهيار نظام أسعار الصرف الثابت أما في عقد الثمانينات اتجهت إلى الانخفاض نتيجة الأزمات التي واجهتها الدول النامية، إن هذا الانخفاض أدى في حقيقة الأمر إلى تعثر مسار النمو وزيادة حالة الركود وارتفاع الأسعار وتزايد البطالة هذا ويرجع تراكم عجز موازين المدفوعات في الدول النامية لمجموعة من الاعتبارات نذكر منها²

¹ عيسى مقيّد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008، ص 101.

² وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر - واقع وتحديات -، مرجع سبق ذكره، ص 7، 8.

الاقتصادية

1. النزعة الحمائية: اتجهت الدول الصناعية المتقدمة إلى زيادة النزعة الحمائية أمام وارداتها من كافة السلع الأولية والصناعية، نتيجة للأزمات المالية التي سادت في عقد الثمانينات بالإضافة إلى فترات الركود العالمي الذي ساد معظم الدول الصناعية، هذا وقد اتجهت الدول الصناعية إلى تبني القيود الحمائية غير التعريفية على إثر نجاح اللجان في تخفيض متوسط التعريفات الجمركية وقد أثرت هذه القيود تأثيرا واضحا منذ منتصف السبعينات على صادرات الدول النامية.

ويرجع هذا الاتجاه المتزايد للنزعة الحمائية من جانب الدول الصناعية المتقدمة إلى الطبيعة الديناميكية للميزة النسبية فالمعروف أن الدول المتقدمة هي صاحبة السبق في الاختراعات الحديثة بل هي منبعها غير أن هذه الميزة سرعان ما تنتقل إلى دول أخرى، قد تكون أقل تقدم حيث يتم إنتاج السلعة فيها وتصديرها للخارج استنادا لوفرة عوامل الإنتاج في تلك الدول، فتبدأ الدول صاحبة الاختراع في مواجهة منافسة شديدة ليست فقط في الأسواق العالمية بل أيضا في أسواق الدولة صاحبة الاختراع الأمر الذي يجعل العديد من هذه الدول إلى البحث عند وسائل جديدة للحمائية.¹

2. معدل التبادل: شهدت معدلات التبادل الدولية تدهورا في غير صالح الدول النامية ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة إلى الدول النامية إلى الارتفاع الشديد مقابل اتجاه أسعار السلع الدولية، باستثناء البترول إلى الانخفاض ويرجع السبب وراء الانخفاض النسبي في أسعار المواد الأولية إلى تراجع الطلب العالمي على هذا النوع من المنتجات نتيجة للتقدم العالمي والتكنولوجي الذي حققته هذه الدول الصناعية المتقدمة بما ساعدها على تخفيض نسبة المواد المستخدمة لإنتاج الوحدة من السلع الصناعية.

3. الدين الخارجي: لقد تزايدت أعباء الديون الخارجية في الفترة الأخيرة، فالديون الخارجية هي نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات فتزايد الحساب الجاري تترتب عليه ضرورة لجوء الدول للاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز وتحقيق فائض ميزان العمليات الرأسمالية ويترتب عليه زيادة أرقام المديونية الخارجية وبالتالي تزداد أرقام المديونية الخارجية مما يترتب عليها التزامات وأعباء واجبة السداد بعد فترة زمنية الأمر الذي ينعكس في النهاية في زيادة العجز في الحساب الجاري وهكذا يزداد الأمر نتيجة لارتفاع أسعار الفائدة على هذه القروض، وقد عانت

¹ وصاف سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر - واقع وتحديات -، مرجع سبق ذكره، ص 8

الدول النامية غير البترولية في الآونة الأخيرة من أزمات مالية حادة نتيجة تراكم الديون الخارجية مما أثر على العجز الجاري في موازين مدفوعات معظم الدول النامية.

مما سبق يتضح لنا أن السبيل إلى مواجهة العجز المتراكم في موازين مدفوعات هذه الدول هو الاهتمام بالتصدير واستراتيجيات التسويق الدولي له ولا شك أن العالم اليوم يمر بتغيرات سريعة تعكس تباين مستويات الإنتاج والأداء الصناعي للدول المختلفة الأمر الذي يضيف المزيد من المسؤولية على عملية تطوير التصدير ومفاهيم وأساليب التسويق الخارجي للدول النامية.¹

المطلب الثالث: سبل تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات ومجالاتها

أولت الحكومة الجزائرية اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية وطنية لترقية الصادرات خارج المحروقات على أثر انخفاض أسعار النفط في السوق العالمية وما سببته هذه الصدمة أكد على خطورة الاعتماد على تصدير منتج واحد ونتيجة لتميز الاقتصاد الجزائري بأحادية التصدير للمحروقات أصبح لزاما على الجزائر الاهتمام بترقية الصادرات غير النفطية ولمواجهة هذا التحدي قامت الجزائر بعدة إجراءات من شأنها النهوض بهذا القطاع وسنحاول فيما يلي توضيح بعض السبل التي من شأنها المساعدة على ترقية الصادرات خارج المحروقات.²

1. **تخفيض قيمة العملة:** نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بفعل انخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 وتدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج فالدينار الجزائري بدأ يعرف انخفاضات متتالية، وبدأت تتخذ إجراءات أخرى تصب في الاتجاه العام الذي شرع فيه والتوجه نحو اقتصاد السوق وهكذا وبموجب نظام البنوك والقرض لسنة 1986 فإنه أصبح للبنوك التجارية والبنك المركزي دورا أكثر أهمية وأصبحت البنوك تكتسب بعض الصلاحيات في مجال الصرف كما أصبحت تشارك في إعداد التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي أسندت إلى البنك المركزي ويهدف هذا التخفيض إلى:³

¹ وصاف سعيدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر - واقع وتحديات -، مرجع سبق ذكره، ص ص 8، 9.
² زير ريان، أثر تنمية غير النفطية على النمو الاقتصادي -دراسة حالة لجزائر الفترة 2005-2014-، مرجع سبق ذكره، ص 88.

³ فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 153.

- ❖ استعادة التوازن الخارجي.
- ❖ تشجيع الصادرات الجزائرية وإعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات.
- ❖ الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار في المجال الخارجي.
- ❖ زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع والخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية.
- 2. استحداث مؤسسات لترقية الصادرات خارج المحروقات: بهدف تنمية الصادرات خارج المحروقات، نشأت مجموعة من الهياكل الداعمة والمساندة كما استحدثت جملة من الأدوات الجديدة وتتمثل هذه المؤسسات فيما يلي:
- ❖ وزارة التجارة الوطنية: تقوم بالمهام التالية برئاسة وزير التجارة
 - تنشيط وتحفيز النشاطات التجارية الخارجية الثنائية والمتعددة الأفراد.
 - المساهمة في إعداد الاتفاقيات التجارية وتنفيذها.
 - تشجيع الصادرات وتوظيف الإنتاج الوطني من السلع والخدمات في الأسواق الخارجية.
- ❖ الديوان الوطني لترقية التجارة الخارجية **PROMEX**: هيئة عامة ذات طابع إداري يتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي موضوع تحت وصاية وزارة التجارة من مهامه إعداد برامج لترقية وتحليل أوضاع السوق العالمية لتسهيل دخول المنتجات الجزائرية إليها وكذا إنجاز الدراسات المستقبلية وتحريك كل المساعدات التقنية الضرورية في مجال التجارة الخارجية.
- ❖ الغرفة الوطنية للتجارة **CACI**: هيئة عامة ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي من مهامها تنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل التراب الوطني وخارجه وأيضا القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية القطاعات الاقتصادية وتوسيعها نحو الأسواق الدولية.¹
- ❖ الشركة الوطنية لتأمين وضمن الصادرات **CAGEX**: شركة ذات رأس مال يقدر بـ 250 مليون دج موزعة بصفة متساوية بين 05 بنوك و 05 شركات تأمين تهدف إلى تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير وتعويض وتغطية الديون.

¹ نوري منير، لجلط إبراهيم، المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وإشكالية التصدير خارج المحروقات، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول المنافسة والإستراتيجية التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، جامعة الشلف، 2004، ص 17.

الفصل الثالث مساهمة الصادرات خارج المحروقات في تحقيق التنمية الاقتصادية

هذا بالإضافة إلى مؤسسات أخرى منها: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، الشركة الوطنية للمعارض والتصدير، والجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين.....¹

3. الإجراءات التنظيمية لترقية الصادرات: ويمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى:

- ❖ **التحرير الكلي لعمليات التصدير:** ويمكن ترجمة حرية التصدير من خلال الإجراءات التالية:
 - التسجيل المبسط والسهل للمصدرين في السجل التجاري.
 - إجبارية التوطين البنكي وإرجاع عائدات التصدير بالعملة الصعبة استنادا لنظام بنك الجزائر رقم 91-13

❖ **المزايا والتسهيلات الضريبية:** وتتمثل هذه الإعفاءات فيما يلي:

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة tva.
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات IBS ويتمثل هذا الإعفاء لمدة 05 سنوات بالنسبة للمؤسسة التي تحقق عملية تصديرية من السلع والخدمات إلى الخارج أما بالنسبة لخدمات مدة الإعفاء 03 سنوات لفائدة وكالات السياحة والأسفار.
- الإعفاء من الدفع الجزافي VF ومن الرسم على النشاط المهني TAP.

❖ **المزايا أو التسهيلات الجمركية:** تتمثل أهمها في:

- إلغاء رخص التصدير نهائيا إلا على بعض المواد التي يمنع تصديرها قانونيا.
- الإجراءات الجمركية المباشرة التي تسمح بإتمام جميع الإجراءات الجمركية داخل مؤسسة التصدير (فحص البضائع في المحل).
- يسمح بتصدير المنتجات المعرضة للتلف قبل توطين العملية التجارية ب 05 أيام وفقا للمادة 60 و63 من المرسوم 01-07 المؤرخ في 2007/02/03.
- هذا إضافة إلى المزايا والتسهيلات المالية.²

¹ <http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id-article5141> ، اطلع عليه يوم 2018/04/02

² فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأوروبيةمتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة البلدة، الجزائر، العدد 11، سنة 2012، ص 119.

المبحث الثاني: مجالات تنويع الصادرات

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين.

المطلب الأول: واقع القطاع السياحي وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

1. واقع القطاع السياحي في الجزائر: تملك الجزائر إمكانيات ضخمة في المجال السياحي، فجمال الطبيعة الجذاب في الجزائر ليس له مثيل في العالم بأسره، إضافة إلى معالم السياحة والأثرية التي تمتلكها الجزائر على طول يتجاوز 2000 كلم وتتربع على مساحة 2171800 كلم، فالجزائر التي تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ 2.381.741 كلم، تتوفر على أنواع السياحة، فالسائح في الجزائر يستمتع بجمال القمم الخضراء التي تطل الغيوم وتطل على زرقة مياه البحر الأبيض المتوسط وهو منظر يقل تواجده فوق هذه المعمورة، وهنا يتواجد مناخ متوسطي معتدل يزيد من متعة الزائرين.¹

إن شمال الجزائر يضم التل والمناطق السهبية والتي تمتد أراضيها باتجاه العرض 1000 كلم أكثر منها باتجاه الطول، وأخصب الأراضي الموجودة في الشمال حيث معدل الارتفاع 900 متر، وتنحدر السهول العليا بسلاسل جبلية الأطلسي من 100 إلى 600 متر من الغرب إلى الشرق، ونجد أعلى قمة في الأوراس وهي جبال شيليا بارتفاع يقدر 2328 م، وفي جبال جرجرة نجد قمة لالة خديجة بارتفاع يصل إلى 2308 م، وهكذا نصبح أمام أربعة أقسام متوازية على طول الشواطئ والسهول الساحلية (وهران، متيجة، عنابة، سكيكدة) متبوعة بالسلسلة الأولى لجبال الأطلس التلي، جبال تلمسان 1543 م، جبال القبائل الونشرييس 1985 م، والهضاب العليا والسلسلة الثانية من الأطلس الصحراوي حيث تتابع جبال القصور 2320 م، جبال العمور 1930 م، وجبال أولاد نايل 1600 م، والزيبان مع منفذ نحو

¹ وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، 2012، ص 250.

الاقتصادية

الشرق أي جبال الأوراس والناماشة حيث يحيط بالقسم الأول جبال الظهرة في الغرب، وجرجرة في الوسط، والإيدوغ في الشرق، ويشمل القسم الثاني جبال تلمسان وبني مرة والبيبان، ويمتد القسم الثالث بين الأطلسيين مع السهول العليا القسنطينية شرقا، والسهول السهبية الكبرى جنوبا، وغربا يتكون القسم الرابع من الأطلس الصحراوي المتبوع بالصحراء.¹

ويستمتع الزائر للجزائر أيضا بنقاوة كثبان الصحراء وبجمال النخيل التي تضيء واحاتها جمالا خلابا للصحراء الجزائرية والتي تتوفر أيضا على خاصية علاجية عن طريق الطمي والدفن في الرمال مثلما هو الشأن في مدينتي بسكرة وواد سوف.

وتتميز الصحراء الجزائرية بمناخ صحراوي حار تتراوح فيه درجات الحرارة خلال فصل الصيف بين 35 و 50 درجة مئوية، وهذا ابتداء من شهر ماي وحتى شهر أكتوبر أما باقي أشهر السنة فهي تتميز بمناخ دافئ وهذا يساعد على تنشيط حركة السياح في هذه الفترة الممتدة من نوفمبر إلى شهر أفريل، وخاصة أن الصحراء الجزائرية بموقعها الشهير مثل الهقار والطاسيلي، وهضبة الاسكرام التي تحتضن أجمل لحظات شروق وغروب الشمس في العالم، كما تتميز الصحراء الجزائرية بتنوع تضاريسها وبسلسلة جبالها الشاهقة التي صقلتها الرياح المحمولة بالرمال، وتحتضن قمة تاهات أتاكور بارتفاع قدره 2918 متر وهي أعلى قمة في الجزائر وتحتوي صخورها بقايا حيوانية ونباتية، تدل على وجود الحياة بهذه المنطقة منذ العصور الجيولوجية القديمة تعود إلى أكثر من 10 آلاف سنة كالزرافة، وحيد القرن، الفيل.... إلخ ويشهد على ذلك تلك الرسومات والنقوش الصخرية المنتشرة في هذا المتحف التاريخي والطبيعي.²

¹ صليحة عشي، الأداء الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص54.

² وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 254

الاقتصادية

وبهذا تعتبر الأقطاب السياحية الصحراوية منتوجا سياحيا فريدا من نوعه سيؤدي حتما إلى دفع القطاع السياحي إلى الأمام إذا ما تم تأهيله واستغلاله أحسن استغلال كما تتوفر الجزائر سياحة الحمامات المعدنية والتي تتميز بخاصية علاجية حيث يتوفر على ما يفوق 200 منبع للمياه الحموية والجوفية، وأغلبها قابلة للاستغلال كمحطات حموية عصرية.¹

2. آثار القطاع السياحي على التنمية الاقتصادية في الجزائر: يعتبر قطاع السياحة من القطاعات الإستراتيجية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا باعتبار أن تنمية القطاع السياحي تحتاج إلى ضرورة تنمية قطاعات اقتصادية أخرى، كقطاع النقل والمواصلات، الاتصالات، والصناعات التقليدية، بالإضافة إلى الأنشطة التجارية المختلفة..... وغيرها من القطاعات الاقتصادية التي تعتبر لصيقة بالقطاع السياحي، أي أن تطور وتنمية القطاع مرهون بمدى تطور القطاعات الاقتصادية الهامة التي تساهم في حل المشكلة الاقتصادية عن طريق توفير وجلب العملة الصعبة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني ناهيك على أن القطاع السياحي يعتبر من القطاعات التي تساهم في جلب الاستثمارات الأجنبية واستقطابها إلى داخل الحدود الجغرافية للدولة، سواء كان ذلك في إطار إشهار سياحي مباشر أو في إطار مشاريع مكملة للنشاط السياحي كما أن القطاع السياحي يساعد الدولة على تنمية المناطق النائية والمعزولة والتي تحتوي على مناطق سياحية وعلى العموم فإن القطاع السياحي يؤثر في الاقتصاد العام للدولة من خلال "زيادة الدخل القومي، تحسين مركز ميزان المدفوعات، تشغيل عدد كبير من اليد العاملة إضافة إلى أن القطاع السياحي يولد صادرات غير منظورة والتي تعتبر جزءا هاما من الدخل القومي."²

¹ حياة بن سماعيل، زيدان حسبية، مداخلة بعنوان أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 11-12/03/2012، ص 20

² موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 15.

المطلب الثاني: واقع القطاع الزراعي في الجزائر وأثره على التنمية الاقتصادية

يلعب القطاع الزراعي دورا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من ربع اليد العاملة في هذا القطاع فمنذ الثمانينات والقطاع الزراعي يشهد تغيرات وتجديدات خاصة بعد تحرير المنتوجات الفلاحية وكذا تحرير التجارة الداخلية والخارجية، لذا أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي حيث رسمت خطة عمل لتحقيق التوازن والاستقرار الغذائي.¹

1. واقع القطاع الزراعي في الجزائر: للقطاع الزراعي أهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد الوطني ولهذا كان دوما من أهم أولويات الحكومة الجزائرية منذ الاستقلال وتنبع أهمية هذا القطاع من خلال ما يلي:

- ❖ يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لرأس المال اللازم لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، حيث أن زيادة التكوين الرأسمالي يحفز الاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني.
- ❖ تتركز في قطاع الزراعة في الجزائر يد عاملة مكثفة، لهذا يعتبر من القطاعات ذات الأهمية الكبيرة في تشغيل اليد العاملة والحد من البطالة، ويشغل في هذا القطاع حوالي 1.2 مليون عامل إلا أن الجزائر لا تزال تعاني الكثير من النقص في اليد العاملة المؤهلة التي تواكب سرعة التغيرات التي يعرفها هذا القطاع وهذا راجع لسببين الأول هو عزوف الشباب عن العمل في القطاع وهجرة اليد العاملة نحو القطاع الصناعي والخدمي، والسبب الثاني في الطابع الموسمي والذي يتسم به هذا القطاع وهنا نقصد على وجه الخصوص الزراعة والتي تبقى مرهونة بالظروف المناخية وتساقط الأمطار ومن هنا نجد أن أغلب العمال في هذا القطاع هم مؤقتين يتأثرون بالتقلبات والتغيرات التي يشهدها القطاع.
- ❖ للقطاع الزراعي دور كبير في تدعيم القطاع الصناعي نأخذ على سبيل المثال: توفير القطن لصناعة الملابس، الطماطم لصناعة الطماطم المصبرة... الخ.²

¹ عمر جنينة، مديحة بخوش، مداخلة بعنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011، ص 4.

² عمراوي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016، ص 118.

2. مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر: يمكن تلخيصها في ما يلي:
- ❖ **المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي** : يمكن تعريف الأمن الغذائي على أنه قدرة المجتمع على توفير الغذاء المناسب للمواطنين في المدى البعيد والقريب كما ونوعا وبالأسعار التي تناسب الدخل الفردي أما الاكتفاء الذاتي فهو سد الحاجات الغذائية عن طريق إنتاجها محليا، ونظرا لهذه الأهمية التي يحظى بها هذا القطاع كان على الجزائر تبني إستراتيجية زراعية تنموية تهدف بالدرجة الأولى إلى معالجة المشاكل وتفعيل دوره في مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية.¹
 - ❖ **مساهمة القطاع الزراعي الجزائري في الناتج المحلي الإجمالي**: لوحظ أن مساهمة الناتج الفلاحي في الناتج الإجمالي عرف تطورا كبيرا خلال الفترة 2004-2015 نظرا لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية ونفس الشيء بالنسبة لنصيب الفرد الجزائري في الناتج الزراعي التي ترجع الزيادة في كمية الإنتاج الفلاحي من جهة وإلى ارتفاع أسعار المنتجات نتيجة تحرير الأسعار من جهة أخرى.
 - ❖ **مساهمة القطاع الزراعي في ترقية التجارة الخارجية للمنتجات الزراعية**: تبنت الجزائر في سياستها الإصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية، مما نتج عنه تحسين مشاركة القطاع الفلاحي في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات.
 - ❖ **المساهمة في ترقية الواردات**: إن زيادة كمية الإنتاج الفلاحي يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد وتخفيض حجم الواردات غير أن ارتفاع معظم السلع الغذائية في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع.²

ورغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل منها ما يتعلق بالموارد الطبيعية ومنها ما يتعلق بالموارد البشرية وأخرى متعلقة بالصادرات والتسيير الإداري للزراعة.

¹ قرومي حميد، معزوز زكية، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، ملتقى علمي دولي حول القطاع الفلاحي ومنطلبات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة المدية، يومي 28/29 أكتوبر 2014، ص 59.

² عمراوي عادل، مرجع سبق ذكره، ص ص 134، 135.

المبحث الثالث: المكاسب المحققة من تنمية الصادرات والعقبات التي تواجهها

تلعب إستراتيجية ترقية الصادرات دورا بارزا في عملية التصدير، لهذا نجد العديد من الدول سواء كانت متقدمة او نامية، إما من أجل حماية منتجاتها المحلية او لزيادة معدلات التبادل الدولي و غيرها، و يمكن الحكم على مدى نجاحها من خلال جملة من الملامح التي تعكس مدى بلوغ هذه الإستراتيجية لأهدافها.

المطلب الأول: المنتظر و المرتجى من تنويع الصادرات

لا شك في أن تطبيق إستراتيجية ترقية الصادرات ستنتج عنه جملة من المكاسب الإيجابية للاقتصاد و يمكن النظر إليها من زاويتين، مكاسب محققة على المستوى الكلي و مكاسب محققة على المستوى الجزئي.¹

1. مكاسب محققة على المستوى الكلي: على هذا المستوى يمكن سرد بعض المكاسب المتأتية من ترقية الصادرات فيما يلي:

- ❖ التغلب على ضيق السوق المحلي , و بالتالي إمكانية الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم.
- ❖ استغلال المزايا النسبية المتوافرة محليا مع تطور أساليب الإنتاج الصناعي وإعادة تخصيص الموارد وفقا لاعتبارات الميزة النسبية المتاحة.
- ❖ المساهمة في تقليص معدلات البطالة وتقليل التفاوت في توزيع الدخل.
- ❖ تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي.
- ❖ اعتماد سعر صرف واقعي، مما يسمح برفع أداء الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية.
- ❖ دخول الأسواق الدولية والمنافسة عليها.
- ❖ تحقيق مدخرات إضافية من العملة الصعبة من خلال التوسع في التصدير.²

¹ زرقين عبود، جباري شوقي، مشكلة اختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر -الواقع والتحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 17/16 ديسمبر 2008.

² مصطفى بوساحة، مرجع سبق ذكره، ص 95، 96.

2. المكاسب المحققة بالنسبة للمؤسسة: في هذا الجانب يمكن أن تسجل عدة مكاسب تتمثل في:

- رفع قيمة رقم الأعمال فإذا كانت المؤسسة قوية فإنها بالتصدير تتمكن من توسيع أسواقها وتحقيق عوائد جراء ذلك، فضلا عن انه يمكن للمؤسسة أن تجد في السوق الخارجي فرصة لتسويق منتج خاص أو نادر.
- تتيح ترقية الصادرات للمؤسسة إمكانية تنويع المنتجات المصدرة بغرض للحد من مخاطر الاعتماد على سوق واحد أو زبون واحد.
- تحقيق المنافسة من خلال الاستفادة من التجارب الأجنبية، ومحاولة مواكبة عجلة التصنيع من حيث الجودة، النوع، الكمية، و الزمن.
- تحقيق مردودية قصوى، ذلك أن في حال إذا كانت التكاليف الثابتة مغطاة من خلال وسائل تمويلية أخرى فان أرباح التصدير يمكن أن ترتفع بسرعة.¹

المطلب الثاني: علاقة تنمية الصادرات بالتنمية الاقتصادية

ترتبط التنمية الاقتصادية ارتباطا وثيقا و هو ما يفسر الاهتمام الكبير بنشاط التصدير في الفكر الاقتصادي تاريخا كما أن هناك جملة من الدراسات التي تمت لتحديد مدى أو طبيعة العلاقة بين التنمية الاقتصادية من خلال عدة زوايا.

1. مضاعف الصادرات: تعمل الصادرات من السلع و الخدمات المنتجة في الدولة على خلق مداخيل للاقتصاد الوطني و بالتالي تعتبر مثل الاستثمار و كذا النفقات العامة ذات اثر مضاعف على النشاط الاقتصادي.²

2. علاقة نمو الصادرات بالتنمية الاقتصادية باستخدام منهجية الارتباط: اتجهت العديد من الدراسات إلى مناقشة العلاقة بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي او متوسط نصيب الفرد أهم هذه الدراسات ما يلي:

¹ مصطفى بوساحة، مرجع سبق ذكره، ص 96.

² عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 54.

❖ دراسة امري " Emery": قام امري بتحليل العلاقة بين نمو الصادرات و نمو متوسطات دخول الأفراد في 50 دولة خلال الفترة 1953-1963 و باستخدام معامل الارتباط الرتبي توصلت هذه الدراسة إلى أن تنمية الصادرات يمكن أن يكون لها دور إيجابي في زيادة نصيب الفرد من الدخل القومي و بالتالي إحداث تقدم في عجلة التنمية الاقتصادية في بعض الدول النامية كما أن هذه الأخيرة تنعكس إيجابا على زيادة الصادرات أي أن العلاقة بينهما هي علاقة تأثير متبادل, حيث جاءت هذه الدراسة تؤكد على وجود علاقة قوية بين معدل نمو الصادرات و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الحقيقي الذي يرتفع بنسبة 1% مقابل كل زيادة في الصادرات بنسبة 2.5% كما أوضحت الدراسة أن علاقة الارتباط بين الصادرات و التنمية تقوم على التأثير المتبادل بينهما أكثر من قيامها على التأثير من جانب واحد, إلا أن الصادرات تبقى العامل الأساسي في تشجيع التنمية بسبب العديد من الآثار المترتبة على الصادرات.¹

❖ دراسة ميكائيلي " mchaely": حاولت هذه الدراسة تقصي العلاقة بين معدل التغير في نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي و معدل التغير في نصيب الفرد من الناتج بالأسعار الثابتة لعينة من 41 دولة خلال الفترة 1950-1973 و أظهرت نتائجها وجود علاقة إيجابية بين معدل نمو الدخل الفردي و معدل نمو الصادرات الوطنية و معدل نمو الناتج الإجمالي ككل كما بينت النتائج بأن تلك العلاقة إيجابية و قوية في 23 دولة و ضعيفة في 18 دولة أخرى هي الدولة الفقيرة و استنتج الباحث بان التنمية الاقتصادية تتأثر بالصادرات الوطنية.²

¹ بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على التنمية الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 133.

² مصطفى بوساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، مرجع سبق ذكره، ص 42.

❖ دراسة تايلر "tayler": بين تايلر في دراسته التي أجراها على 55 دولة نامية للفترة 1960-1977 أن معامل الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي و الصادرات الكلية بالنسبة للدول النامية متوسطة الدخل يساوي 49% حسب اختبار بيرسون و 48% حسب اختبار سبيرمان أما بالنسبة للدول النامية النفطية فقد سجل تايلر معامل ارتباط 55% حسب بيرسون و 50% حسب سبيرمان كما خلص أيضا أن زيادة الصادرات بمعدل 17.5% تؤدي إلى نمو في الناتج الإجمالي بمعدل 1% أما بالنسبة للدول النامية غير النفطية فزيادة الصادرات بمعدل 18.6% تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 1%.

❖ دراسة كافوسي "kavoussi": تبين في هذه الدراسة التي شملت 70 دولة خلال 1960-1978 أن نمو الصادرات الوطنية قد تلعب دورا مهما و إيجابيا في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول النامية ذات الدخل المنخفض و المتوسط كما دلت نتائج الدراسة على وجود اثر إيجابي للصادرات على الاقتصادية في الدول النامية و الدول المتقدمة على حد سواء.¹

3. علاقة تنمية الصادرات بالتنمية الاقتصادية باستخدام منهجية السببية: اهتمت هذه المجموعة بدراسة العلاقة بين المتغيرين بغرض تحديد هل العلاقة بين نمو الصادرات تسير في اتجاه واحد و طبيعة تلك العلاقة او من أهم هذه الدراسات ما يلي:²

❖ دراسة مارشال jangandmarshall: استخدم مارشال عينة تتكون من 37 دولة خلال الفترة 1950-1981 و قام باستعمال اختبار قرانجر لاختبار العلاقة بين نمو الصادرات و نمو الناتج المحلي الإجمالي

¹ مصطفى بوساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة-، مرجع سبق ذكره، ص ص 42، 43.

² زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص 69.

الاقتصادية

يعتقد الباحثين أن نمو الصادرات يؤدي إلى نمو الناتج المحلي و في نفس الوقت يمكن ان يؤدي نمو الناتج إلى نمو الصادرات و لقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك 4 دول فقط تؤكد فيها الفرض القائل بان الصادرات تسبب التنمية و هي (اندونيسيا، مصر، كوستاريكا، الإكوادور) و تحقق افتراض أن نمو الصادرات يؤدي إلى تدهور معدل النمو الناتج القومي في 6 دول (إسرائيل، جنوب إفريقيا، كوريا، باكستان، بوليفيا، بيرو).

❖ دراسة شو **chou**: اقتصرت هذه الدراسة على بحث العلاقة بين نمو الصادرات الصناعية و نمو الصناعات التحويلية في 8 دول حديثة العهد بالتصنيع خلال الفترة 1960-1970 و قد توصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن معظم الدول محل الدراسة قد أظهرت علاقة سببية تبادلية بين نمو الصادرات و تنمية الصناعات التحويلية و يوجد تأثير متبادل بين هذين المتغيرين بحيث يعزز كل منهما الأخرى.

❖ دراسة شنج **Chung**: اهتمت هذه الدراسة بالتعرف على العلاقة السببية بين رأس المال و الصادرات الحقيقية و النمو الاقتصادي في الأجلين القصير و الطويل في تايوان خلال الفترة 1992-1995 و ذلك باستخدام منهج التكامل المشترك و أشارت نتائج الدراسة إلى أن زيادة الصادرات تساهم في الدفع بعجلة التنمية في الأجل الطويل من خلال تأثيرها على تراكم رأس المال البشري و قد تم استنتاج ذلك بسبب وجود علاقة سببية تسير من رأس المال البشري إلى الصادرات الحقيقية.¹

¹زير ريان، مرجع سبق ذكره، ص ص 69، 70.

المطلب الثالث: التحديات و العقبات التي تواجه إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية

خارج المحروقات

تعتمد الجزائر بشكل أساسي على صادرات المحروقات في تمويل احتياطياتها من العملة الصعبة و لم تكن إجراءات و تدابير دعم و تشجيع الصادرات خارج المحروقات التي شرع فيها بداية 996 لترفع من مستوى نجاعة المؤسسات الجزائرية في قطاع التصدير إذ ظلت لا تتعدى 3% في أحسن الظروف و لم تنطلق بالشكل المخطط لها، فالأرقام تدل على وجود انحراف ما بين الأهداف المخططة و بين الأرقام المنجزة. و في هذا الصدد و بعد تسليط الضوء على واقع التصدير خارج المحروقات في الجزائر يمكن ذكر الاختلالات التي تحول دون وصول المنتج الجزائري إلى الأسواق الدولية و نذكر منها ما يلي: ¹

❖ سوء التسيير من منظور مؤشرات الكفاءة و الفعالية و المرونة و المتمثلة في عدم تنوع القاعدة الفلاحية و الصناعية للاقتصاد الجزائري حيث أن القدرة التنافسية للاقتصاد ضعيفة باعتبار ان عمق الإشكالية في ضعف تسيير المؤسسات سواء الكبيرة او الصغيرة و المتوسطة على حد سواء لما كانت تسيير في الماضي بطريقة عشوائية او تلك الثقافة الراسية تم تطبيقها حتى بالمؤسسات الخاصة و باستثناء 20 او 30 مؤسسة تنشط بطريقة ديناميكية فان اغلب المؤسسات المتبقية مازال تسييرها ضعيف جدا.

❖ التباطؤ في أدراج نصوص تشريعية و تنظيمية جديدة تحكم آليات التصدير و المنافسة و المعاملات التجارية و شروط ممارسة الأنشطة الاستغلالية بالرغم من إبداء الخبراء تفاؤلا من إعادة تنشيط صادرات الجزائر خارج المحروقات, بإصدار مراسيم و أوامر جديدة محفزة من شأنها زيادة حجم الصادرات من خلال تخفيف التنظيم الجبائي و الجمركي و إعادة تنشيط دور الصندوق الخاص بترقية الصادرات. ²

¹ سكيينة بن حمود، إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر،

العدد 02/17، 2008، ص 173.

² طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات و رهانات استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية تجارة دولية، جامعة المسيلة، ص ص 07، 08.

الاقتصادية

- ❖ استفحال ظاهرة الفساد الإداري رغم أن الحكومة تعلن محاربتها للفساد بشكل مفتوح باعتباره عائقا رئيسيا أمام جهود التنمية و استقطاب الاستثمارات الأجنبية و كان بإمكان تنويع مصادر الاقتصاد الوطني لولا غياب الرقابة و المتابعة رسميا و أن بنية الاقتصاد الجزائري الحالية تتكون من 80% محروقات و 10% زراعة و 5% خدمات و 5% صناعة لكن في حالة الاستثمار بحوكمة اقتصادية (الشفافية، المساءلة، الانتمان) يمكن أن تصبح المحروقات نحو 40%.
- ❖ البنوك تمنح قروضا و تسهيلات للاستيراد عوضا عن تشجيع و تقوية الطاقة التصديرية للمؤسسات الجزائرية، ما أدى إلى استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد على حساب المشروعات الاستثمارية المنتجة سواء كانت عمومية أو خاصة.¹
- ❖ غياب التنافس و التميز الجيد بين المتعاملين الاقتصاديين مع الهيئات الحكومية الوصية التابعة لوزارة التجارة (ALGET, CACI, CNRC, CACQE) حول إيجاد أفضل الصيغ و أنجع السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج و يعزو المتخصصون ضعف صادرات الجزائر إلى عدم نجاعة الهيئة المشرفة على تسيير تجارة البلاد الخارجية.
- ❖ اقتصاد نشاط التصدير على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي لا تحكم في مانجمنت و معايير الإنتاج مما نتج عنه عرض سلع لا تتوافق و المواصفات الدولية لما في ذلك المنتجات الفلاحية و التي بالرغم من الطلب الكبير عليها في الخارج إلا أنها تبقى غير متوفرة على المواصفات الدقيقة التي تمكنها من منافسة المنتجات الأجنبية المتواجدة في الأسواق الأوروبية و العربية.
- ❖ عدم تطابق المنتج الوطني مع المعايير الدولية خاصة في مجال الجودة و النوعية و قيود البيئة و هذا راجع لكونها عملت لسنوات طويلة في غياب المنافسة مما جعلها تبقى سلعها ضمن مقاييس وطنية بحتة موجهة لسوق واحد حيث تعاني المنتجات الجزائرية من الجودة المنخفضة و النوعية الرديئة مقارنة مع نوعية نفس المنتجات في السوق الخارجية.²

¹ طارق قندوز، قاسمي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص8.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

- ❖ ارتفاع أسعار السلع الجزائرية والذي ترجع أسبابه إلى عدم الاستفادة من اقتصاديات الحجم إلى جانب عدم الاستخدام العقلاني للطاقات الإنتاجية المتوفرة على غرار تبعية مدخلاتها للخارج.
- ❖ عدم امتلاك المصدرين الجزائريين للسيولة المعلوماتية الكافية عن الأسواق العالمية والتي يمكن أن تشكل فرصا تسويقية بالنسبة لهم وهنا نطرح مسألة في منتهى الأهمية تتضمن نجاعة منظومة المعلومات في ترشيد القرارات الوظيفية والتسييرية المتخذة باعتبار أن المعلومة في بيئة الأعمال الراهنة من أثمان الأصول المقضية إلى تحقيق الميزة التنافسية.
- ❖ نقص الدعم اللوجستي للمصدرين الجزائريين من حيث التخزين و النقل و المناوبة حيث يشكو مصدرون من مشكلات عديدة تعترضهم على غرار محدودية طاقات الشحن و الدولة على ذلك عجز الحكومة الجزائرية عن تصدير نصف مليون طن من التمور و يتعلق الأمر بتعذر تصدير كميات كبيرة من أجود أنواع التمور الرائجة عالميا (دقلة نور) لذلك فالشيء المطلوب هو ضرورة تسريع وتيرة الاهتمام بتوفير الأدوات اللوجستية و توابعها.¹
- ❖ عدم اقتناع نسبة معتبرة من المسيرين الجزائريين بجدوى عقد المشروعات المشتركة لسيرورة إستراتيجية لإنعاش قطاع الصادرات خارج المحروقات في صورة التمور و الأجر و المنسوجات و الأفرشة و الأحذية و الصناعات الغذائية و تركيب السيارات و غيرها حيث أن هناك جوا من المخاوف غير المبررة لدى فريق من المتعاملين المحليين إزاء اقتحام الأسواق الخارجية بهذه الإستراتيجية كل هذه الأمور بالإضافة إلى عوامل أخرى لا يسع ذكرها لتتبع متغيرات الموضوع تمخضت عن ميلاد ظاهرة تسمى فجوة تصديرية كما أدت إلى غياب ثقافة التصدير لدى المنتجين المحليين مما نتج عنه مناخ غير مشجع على تطوير نشاط التصدير في بلادنا و عجز المصدر الجزائري عن استغلال الفرص المتاحة في الأسواق الخارجية.²

¹ طارق قندوز، قاسمي السعيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 8، 9.

² المرجع نفسه، ص 09.

خاتمة الفصل

لقد قامت السلطات الوطنية باتخاذ عدة إجراءات في سبيل ترقية و تنويع الصادرات الجزائرية غير النفطية بغية تحقيق معدلات نمو مستقرة و مستدامة و من جملة هذه الإجراءات تخفيض قيمة العملة بالإضافة إلى مزايا ضريبية و جمركية و مالية و كذا إنشاء جملة من المؤسسات المتعلقة بالتصدير و المتخصصة في العديد من المجالات منها التمويلية و التأمينية كما بذلت الدولة مجهودات معتبرة في سبيل تنشيط قطاعي السياحة و الزراعة و تأهيلهما بغية مساهمتها في تنمية الصادرات خارج المحروقات لكن رغم هذه الجهود مازال هناك العديد من العوائق التي تحول دون تحقيق التنويع و الزيادة في الصادرات الجزائرية خارج المحروقات حيث مازالت صادرات الجزائر من المحروقات تطغى على الصادرات الكلية.

إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أهمية الدور التي تلعبه الصادرات ومدى تأثيرها على التنمية الاقتصادية، حيث أكد العديد من الاقتصاديين على أن الصادرات تعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي، لهذا السبب راحت العديد من الدول تعمل على قدرتها التصديرية، والرفع منها ومحاولة البحث عن أنجع الطرق التي تمكنها من اختراق الأسواق الدولية وهو الشيء الذي أعطى أهمية لدراسة هذا الموضوع.

وتعتبر الجزائر من بين الدول التي تعاني من التبعية للصادرات النفطية لدرجة أن معظم المؤشرات الاقتصادية تبنى على أساس توقعات أسعار هذه السلعة، بالإضافة إلى أن النفط سلعة ناضبة سلعة لها أبعاد إستراتيجية فبارتفاع أسعار هذه السلعة تزدهر الجزائر وبانخفاضها يتأزم الاقتصاد (أزمة 1986) ، هذا ما يجعلها في تبعية دائمة للأسواق الخارجية.

وبالتالي كل هذه المخاطر فرضت على السلطات الوطنية إلى التفكير في مرحلة ما بعد النفط والتوجه نحو ترقية الصادرات غير النفطية، لبناء اقتصاد تصديري صامد أمام أي خلل يصيب سير التبادل الدولي يعد حافز للتنمية الاقتصادية الذي يستند على التصدير، إذ هو مصدر يمكننا من تحصيل العملة الصعبة وبناء قاعدة صناعية وزراعية .حيث تبنت الجزائر مجموعة من الإجراءات والتحفيزات في شتى المجالات للمنتج والمصدر، مدعمة هذه الإجراءات بإنشائها لمؤسسات تدعم النشاط التصديري و القطاع الإنتاجي غير النفطي .ذلك لأهمية الصادرات غير النفطية الدور التي تلعبه في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

النتائج:

- ❖ ترتبط الصادرات ارتباطا وثيقا بالتنمية الاقتصادية، فهي تلعب دورا محركا لها و هو ما يعكس الاهتمام الكبير بها في الفكر الاقتصادي على مر الزمن.
- ❖ تعتمد الجزائر على الصادرات النفطية، مما جعلها عرضة للزمات المختلفة بالنظر إلى التقلبات الحاصلة في السوق النفطي، ما دفع بالقائمين على السياسة الاقتصادية بالتفكير في وضع إستراتيجية لتنمية الصادرات غير النفطية.
- ❖ تتسم الصادرات غير النفطية بالتركيز السلعي و الجغرافي نتيجة التبعية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي بصفة خاصة، ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية و جغرافية واقتصادية.
- ❖ يواجه قطاع التصدير غير النفطي العديد من المشاكل التي أدت بالكثير من المؤسسات الجزائرية إلى

خاتمة عامة

عدم إدراج التصدير ضمن أهدافها أو تفضيلها في أحيان كثيرة التوجه للاستيراد بدل التوجه للقيام بالنشاط التصديري.

❖ على الرغم من الجهود المبذولة لترقية الصادرات غير النفطية، نجد صادرات المحروقات بنسبة 97% من إجمالي الصادرات، وبالتالي حتى بعد إتباع سياسية لترقية الصادرات لم يتحقق تنويع و لا زيادة في الصادرات الجزائرية غير النفطية حسب النسب المرجوة والمأمولة. ولكن عند النظر إلى كل الإجراءات المذكورة سابقا والتي قامت بها الجزائر بعد معاناتها من أزمة البترول نلاحظ أن العبرة بالتطبيق وليس التنظير فنسبة 3% تعتبر من أضعف النسب الموجودة بالعالم، وكل الإجراءات والتدابير التي تم اتخاذها من طرف الدولة فشلت لتعقدها وبطئها، فغياب إستراتيجية واضحة متكاملة ومتناسقة لترقية الصادرات خارج المحروقات كرافد تنموي هي حجرة العثرة والعقبة التي تقف وراء عجز الاقتصاد الوطني على توفير منتجات قابلة للتصدير.

❖ هناك مشاكل ومعوقات تقف أمام تسويق صادراتنا غير النفطية ، كضعف الأساليب التقنية والحديثة، ارتفاع تكاليف الإنتاج، وما يصاحبه من قلة ومشكل الجودة في المنتجات المتوفرة الذي يقلل من تنافسية الصادرات المحلية بالمقارنة بالصادرات العالمية.

الاقتراحات:

انطلاقا من الاستنتاجات السابقة يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- ❖ ضرورة الاهتمام برفع مستويات الجودة والانتاجية وتحسين التعبئة و التغليف لكي يصبح المنتج الجزائري مستوفيا لمتطلبات و شروط المنافسة العالمية.
- ❖ يجب زيادة الاهتمام و التركيز على قطاع الصناعة والزراعة من اجل الوصول إلى إيجاد قاعدة إنتاجية و العمل على إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها كل من القطاعين ، لان ذلك يعتبر شرط لنمو و ازدهار الصادرات بشكل خاص و الاقتصاد بشكل عام.
- ❖ انتهاج إستراتيجية وطنية مثلى لتوفير مناخ استثماري ملائم و فعال في خدمة مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- ❖ العمل على تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحكم الدور الذي تؤديه في تنويع الصادرات، وبما يسمح كذلك بتنويع الصادرات.

خاتمة عامة

- ❖ ضرورة الاهتمام بتوفير شبكة متكاملة من المعلومات المرتبطة بالتصدير، حتى يكون المصدر على دراية كافية بتطورات الأسواق العالمية و اتجاهات المنافسة بها، و بالتالي التمكن من رسم سياسة تصديرية بناء على هذه المعلومات.
- ❖ توفير آليات جذب الاستثمار الأجنبي لاستقطاب اكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي و الاستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من اجل التصدير.
- ❖ توجيه الفوائض التي يعرفها الاقتصاد الجزائري من ارتفاع أسعار النفط للمشاريع الإستراتيجية التي تخدم الاقتصاد الجزائري على المدى البعيد و ليس لزيادة اعتماده على الأسواق الخارجية من خلال اقتناء السلع الاستهلاكية.
- ❖ الاهتمام بوظيفة التسويق الدولي لما يمكن لهذه الوظيفة أن تقدمه من معلومات، و أيضا التعريف بالمنتج الجزائري في الأسواق الخارجية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1. المراجع باللغة العربية

❖ الكتب

1. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993.
2. عبير شعبان عبده، سحر عبد الرؤوف القفاش، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، 2013.
3. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي اللبني، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
4. مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2007.
5. موفق عدنان عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

❖ الرسائل والأطروحات:

1. بهلول مقران، علاقة الصادرات بالنمو الصادرات خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2001
2. بلقلة إبراهيم، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي _دراسة حالة الجزائر_ ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009
3. حامد مصطفى، واقع الصادرات غير النفطية في الجزائر وسبل تطويرها، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح -ورقلة-، 2016
4. زير ريان، أثر ترقية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي-دراسة حالة الجزائر - الفترة 2005-2014، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر -بسكرة، 2015
5. زوليخة بن حناشي، التنمية الاقتصادية في المنهج الإسلامي، أطروحة دكتوراه، قسنطينة، 2007
6. صليحة عشي، الأداء الاقتصادي والاجتماعي للسياحة في الجزائر وتونس والمغرب، أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد تنمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011

قائمة المراجع

7. عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016
8. عزوزي عواطف، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة قالمة، 2010
9. عظيم أسماء، التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة مقارنة قبل وبعد 1988م، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، الجزائر، 2017
10. عمرابي عادل، بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري في ظل الأزمة النفطية، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2016
11. عيسى مقيلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008
12. فاطمة الزهراء بن زايدي، دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012
13. فيروز سلطاني، دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقيات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012
14. قطاف لويزة، التجارة الخارجية خارج قطاع المحروقات وأثرها في تحسين ميزان المدفوعات في الجزائر (2000-2003)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة البويرة، الجزائر، 2013
15. كيداني سيدي أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية "دراسة تحليلية وقياسية"، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2013
16. مولاي عبد القادر، التصدير كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007
17. مسعي عبد الكريم، تنمية الصادرات خارج المحروقات -دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر في العلوم التجارية، جامعة قالمة، 2010

قائمة المراجع

18. مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر_دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة_، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011
19. موسى سعداوي، دور الخصوصية في التنمية الاقتصادية "حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2017
20. مريعي سوسن، التنمية البشرية في الجزائر -الواقع والآفاق- ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، 2013
21. وحيد خير الدين، أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي واستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، 2012

❖ الملتقيات

1. سعدي وصاف، ضمان انتمانات التصدير في البلدان لنامية، فعاليات الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، جامعة بسكرة، يومي 21، 22 نوفمبر 2006
2. حياة بن سماعيل، زيدان حسيبة، مداخلة بعنوان أقطاب السياحة الصحراوية للامتياز ودورها في تحويل الجزائر إلى بلد سياحي في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الملتقى الدولي الثاني حول دور السياحة الصحراوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 11-12/03/2012
3. عمر جنية، مديحة بخوش، مداخلة بعنوان دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر، ملتقى دولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، يومي 15/16 نوفمبر 2011
4. قرومي حميد، معزوز زكية، دور القطاع الفلاحي في سياسة التشغيل بالجزائر، ملتقى علمي دولي حول القطاع الفلاحي ومتطلبات تحقيق الأمن الغذائي، جامعة المدية، يومي 28/29 أكتوبر 2014
5. زرقين عبود، جباري شوقي، مشكلة اختيار إستراتيجيات التنمية البديلة بين الحاضر والمستقبل، مداخلة ضمن الملتقى الوطني الأول حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر -الواقع والتحديات-، جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 16/17 ديسمبر 2008

❖ المجالات

قائمة المراجع

1. وصال سعدي، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، عدد01، 2002
2. سفيان عبد العزيز، دعم وتطوير القطاع الخاص كآلية لترقية التجارة الخارجية خارج المحروقات، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 61، 62/شتاء_ ربيع 2013
3. أوثن سومة، نظريات التنمية الاقتصادية، مطبوعة متعددة لطلبة سنة الثانية، جامعة قسنطينة، 2014
4. فيصل بهلولي، التجارة الخارجية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، جامعة البليدة، الجزائر، العدد 11، سنة 2012
5. سكينه بن حمود، إستراتيجية الصادرات من غير المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، العدد 02/17، 2008، ص
6. طارق قندوز، قاسمي السعيد، تحديات ورهانات استراتيجيات ترقية الصادرات خارج المحروقات، مطبوعة مقدمة لطلبة السنة الثانية تجارة دولية، جامعة المسيلة

❖ المواقع الالكترونية

1. موسوعة ويكيبيديا <http://ar.wikipedia.org>، اطلع عليه يوم 2018/03/05
2. إحصائيات وحصائل وزارة التجارة على الموقع <http://www.commerce.gov.dz> ، اطلع عليه يوم 2018/03/05
3. النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات، جلال خشيب، <http://www.oluhoh.net>، اطلع عليه يوم 2018/02/15
4. <http://www.mfti.gov.eg/programs/htm>، اطلع عليه يوم: 2018/02/15
5. <http://www.elmouwatin.dz/spip.php?page=imprimer&id=article5141> اطلع عليه يوم 2018/04/02

❖ المراجع باللغة الأجنبية

1. Salem Ahmed et ALBERTINI (J.M), lexique d'économie, Dalloz, Paris, 4^{ème} édition, 1992

تم بحمد الله